التطبيع كآلية نفسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي

داليا أحمد رشدي(*)

مقدمة:

يُعَدُّ الصراع العربي الإسرائيلي من أطول الصراعات الدولية التي شهدها العالم وأكثرها تعقيدًا، فقد استمر لمدة تزيد عن النصف قرن، ولا يزال باقيًا حتى يومنا هذا، ويزداد تعقُّده يومًا بعد يوم، ولعل أهم أسباب استمرار هذا الصراع هو تعدد أبعاده ومداخله، فهو صراع على الأرض وعلى الموارد وعلى الهوية، وهو صراع حضاري وأيديولوجي وثقافي قبل أن يكون صراعًا سياسيًا أو اقتصاديًا، كما أنه صراع نفسي تلعب العوامل النفسية دورًا كبيرًا في تصعيده وتغذيته.

من هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة البُعد النفسي في حل الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن حل هذا الصراع لن يتأتى إلا بتكامل الأساليب والآليات السياسية والاجتماعية والثقافية كافة، فضلاً عن الآليات النفسية التي يمكن أن تمهد الطريق نحو تسويته وحله. ومن بين هذه الآليات آلية التطبيع التي بات يُنظر إليها باعتبارها آلية نفسية يمكن أن تساهم في حل الصراعات الدولية بصورة عامة، وهو الأمر الذي يستدعي الوقوف على مدى إمكانية تطبيقها على الصراع العربي الإسرائيلي.

في هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لتتناول التطبيع من منظور مختلف،

(*) مدرس بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ليس بهدف تأييد مبدأ التطبيع في حد ذاته أو معارضته، وإنما بهدف تقييم مدى نجاح هذه الآلية في حل الصراع العربي الإسرائيلي، باعتبارها آلية نفسية من شأنها أن تؤدي - على المدى البعيد - إلى إحداث تقارب بين المجتمعين العربي والإسرائيلي. ونظرًا لأهمية هذه الآلية فسوف تتناول الدراسة مفهوم التطبيع في شكل مقاربة مفاهيمية نفسية، ثم تتعرض للجهود التطبيعية التي تمت بالفعل بين طرفي الصراع، وأخيرًا ستحاول الوقوف على مدى فاعلية هذه الآلية وقدرتها النفسية على المساهمة في حل هذا الصراع، وذلك على النحو التالي:

أولاً - التطبيع: مقاربة مفاهيمية - نفسية:

يعتبر التطبيع من أهم المفاهيم الإنسانية التي دخلت حقل العلاقات الدولية، حيث مورس كسلوك سياسي واجتماعي واقتصادي مع ظهور أول صراع على الموارد الطبيعية. ومع تعقُّد الحاجات الإنسانية وازدياد حدة المنافسة بين القبائل والشعوب والطوائف والقوميات، أصبح التطبيع من أهم الأدوات الإنسانية التي تدفع نحو الاستقرار والتعاون بين البشر، وتساعد على مواجهة التحديات التي تهدد أمن الإنسان.

ورغم أن التطبيع أصبح مفهومًا شائعًا في الآونة الأخيرة، إلا أن هذه الكلمة ليس لها وجود في معاجم اللغة العربية، فهي كلمة دخيلة من أوساط غير عربية، ولأن هذه الكلمة مشتقة من مصطلح "طبيعي" فهي تعني العودة إلى الحالة الطبيعية للأمور[1]، ويفترض التطبيع أن الحالة الطبيعية التي يجب العودة إليها هي أجواء التعاون والسلام وحسن الجوار، أما الحالة غير الطبيعية التي ينبغي التحول عنها فهي حالة الصدام والصراع بين الجماعات المختلفة.

وفي مجال العلاقات الدولية يُستخدم اللفظ للدلالة على جعل الشيء عاديًا أو معتادًا في العلاقة بين دولتين أو أكثر، كما يشير إلى إحلال مجموعة من

التفاعلات ذات الطابع التعاوني والسلمي محل مجموعة أخرى من التفاعلات ذات الطابع التصادمي الصراعي، وذلك في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، سواء كان ذلك على المستويات الرسمية أو غير الرسمية[٢].

ويعبر التطبيع عن سلوك إرادي مقصود قائم على اتخاذ قرار بقبول الطرف الآخر والاعتراف به، والقيام بالأعمال التي من شأنها إعادة العلاقات بين طرفي الصراع إلى سابق عهدها قبل نشوب الصراع بينهما، والبدء بترسيخ أسس للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الطبيعية، قائمة على التكافؤ والتوازن، فضلاً عن المساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة[٣].

وجدير بالذكر أن مصطلح "التطبيع" ليس مرادفًا لمصطلح "إنهاء الحرب"، فعملية إنهاء الحروب واتفاقيات إجلاء الجيوش المتحاربة عن أقاليم محتلة وإقامة السلام بين المتحاربين، لا يلزم ولا يوجب الشروع في بناء علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية؛ لأن إنهاء حالة العداء والعودة إلى العلاقات السلمية لا يعني توافر الرغبة والإرادة الحرة في بدء علاقات تعاونية جديدة مع الخصم[٤].

ومع تعدد الصراعات الدولية واختلاف أشكالها وتصاعد حدتها في الآونة الأخيرة، نُظر إلى التطبيع باعتباره إحدى الآليات النفسية التي يمكن أن تساهم في حل هذه الصراعات، وخاصةً بعد أن اتضح أنه - التطبيع - ليس له أساس مادي فحسب، وإنما له أساس إنساني ونفسي آخر لا يمكن تجاهله، فهو يتعامل مع الطبيعة الإنسانية بمكوناتها الإدراكية والنفسية والشعورية كافة، كما أنه يخاطب عقول الأفراد وقلوبهم قبل أن يخاطب الحكومات والتنظيمات.

ويعمل التطبيع - كآلية نفسية - على إحداث تقارب فكري ونفسي بين المجتمعين المتصارعين من خلال تكوين شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية تجعل كلا المجتمعين في شكل أقرب إلى التحالف، ومن ثم يصعب كسر هذه الشبكة أو اختراقها؛ لأن في ذلك ضررًا لكل أنواع العلاقات التي أنشئت بين الطرفين، فضلاً عن الدفع في اتجاه الانفتاح على الآخر وفهم أفكاره ومعتقداته، وتفهُّم قيمه وأفعاله، واحترام شعوره ووجدانه، وهو ما سيخلق علاقات شخصية ومصالح مشتركة بين طرفي الصراع، وسيساعد على توليد مشاعر إيجابية تجاه الطرف الآخر - في مقدمتها الثقة - بديلاً عن المشاعر السلبية التي كانت موجودة من قبل - مثل الخوف والكراهية - وذلك من جراء التعامل المباشر معه، والذي سيؤدي - إن عاجلاً أو آجلاً - إلى تقبل هذا الطرف الذي كان عدوًا بالأمس.

وتتعدد وسائل التطبيع تبعًا للظروف والملابسات المحيطة بالدول التي تعمل على تطبيع العلاقات فيما بينها، وطبقًا لأهداف كل دولة ودوافعها، وبغضّ النظر عن الظروف المحيطة بعملية التطبيع وبداياته فإن أشكال التطبيع لا تخرج عن ثلاثة، تتمثل في:

١- **التطبيع السياسي والدبلوماسي:** يُعد بمثابة البوابة الرئيسة التي تمر من خلالها أنواع التطبيع الأخرى كافة، حيث يعتبر بمثابة تأشيرة رسمية أو إذن مسبق لإقامة مختلف أنواع العلاقات. وتنبع قوته من أنه يمثل الممارسة الرسمية التي يقوم عليها النظام علنًا ويحميها ويدفع باتجاهها ويجند القوى الممكنة في سبيل حمايتها واستمرارها.

ويشير التطبيع السياسي إلى مجموعة من الإجراءات التي تباشرها الحكومات في العادة لإعادة العلاقات السياسية بين الدول إلى سابق عهدها بما

يتضمنه ذلك من تنسيق أمني وزيارات ولقاءات سرية وعلنية بين ممثلي الدول، وتبادل الرسائل وإعادة العلاقات الدبلوماسية بصورها كافة، فضلاً عن إجراء المفاوضات وتبادل التمثيل الدبلوماسي بمختلف مستوياته[٥].

٢- **التطبيع الاقتصادي**: يُعدُّ الأكثر انتشارًا بين الدول؛ لما له من تأثير على اقتصادياتها وأوضاعها المالية، وبما يصاحبه من إطلاق وعود بتحقيق الرفاه الاقتصادي والازدهار المالي.

ويدخل ضمن هذا النوع من التطبيع جميع الاتفاقيات التجارية والمشاريع الاقتصادية والإنمائية المشتركة، فضلاً عن بروتوكولات التعاون في مجالات عدة كتحديث البُنى التحتية، وتصدير المواد البترولية. هذا بالإضافة إلى التعاون في المجالين الزراعي والبيني. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التطبيع لا تضطلع الحكومات وحدها بمسؤوليته، إذ إن القطاع الخاص يتولى دورًا أساسيًّا فيه، وخاصة في ظل نظام الاقتصاد الحر الذي بات انعكاسًا للنظام الرأسمالي العالمي.

٣- **التطبيع الثقافي**: يُعدُّ الأخطر على الإطلاق؛ لما له من تأثير على ثقافة الأمم وقيمها ومعتقداتها.ويتضمن هذا النوع إقامة علاقات ثقافية بين الدول بما تتضمنه من تبادل وتفاعل ثقافي حي ومباشر، من خلال المؤتمرات والمشاريع الثقافية المشتركة والمحافل الثقافية والأدبية، كما يتضمن التعاون الأكاديمي في مختلف المجالات، فضلاً عن إجراء الأبحاث المشتركة، ليس هذا فحسب بل يتضمن أيضًا التعاون في مجالي الفن والترجمة. وبجانب العلاقات الثقافية الرسمية التي ترسيها الحكومات، توجد الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أصبحت تُعد من أهم أدوات التطبيع الثقافي، والتي تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في إنجاح التواصل الثقافي ونشر لغة الحوار بين الأطراف الدولية المشتركة في هذا النوع من التطبيع[٦].

وللتطبيع مستويان:

١ - **المستوى الرسمي (الحكومي):** وهو الذي يضم الأفعال والأقوال كافة التي تصدر من الدولة في شكلها الرسمي، سواء من أعضاء الحكومة أو من الرئيس أو مَن يمثله. ويكون التعامل في هذا المستوى بين ممثلي الدولتين الرسميين، وفيه يلتزم كلا الطرفين بالخطوات والإجراءات التي تم الاتفاق عليها فيما بينهما، كما يلتزمان بالاتفاقيات والمعاهدات كافة التي وُقعت بينهما بما تتضمنه من بنود خاصة بتنظيم عملية التطبيع، ومداها المكاني والزماني، وآلياتها الإجرائية والموضوعية.

٢ - **المستوى غير الرسمي (الشعبي - المجتمعي):** وهو مستوى يعبر عن نبض المجتمعات ولا يعبر عن مصالح الحكومات، ولا يتعامل مع حسابات المكسب والخسارة، وإنما مع حسابات الشعور والوجدان. وبالرغم من وجود التزام قانوني على المجتمع بتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت من قبل حاكميه، إلا أنه على المستوى الأخلاقي والنفسي لا يمكن أن تُلزم الشعوب على التعامل مع أطراف لا ترغب في التعامل معها، أو أن تُجبَر على نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة مع العدو السابق، ولذلك أحيانًا يحدث انفصال بين المستويين، وأحيانًا يحدث تكامل بينهما.

في حالة التكامل يبدأ المستوى الرسمي في اتخاذ خطوات جدية نحو التطبيع مع الطرف الآخر، ثم يتبعه - أو يواكبه - خطوات على المستوى المجتمعي.

أما في الحالة الثانية - الانفصال - فيبدأ المستوى الرسمي في التطبيع مع الطرف الآخر، في حين يقف المستوى غير الرسمي عند نقطة لا يتراجع عنها ولا يواكب المستوى الرسمي في خطواته، وهنا يحدث انفصال بين المستويين، وتصبح القرارات الرسمية غير معبرة عن نبض الشعب، ثم يبدأ الشعب في

تجاهل ما تم التوقيع عليه من قبل المستوى الرسمي، وهنا غالبًا ما تتوقف عملية التطبيع، أو على الأقل تتجمد لفترات طويلة؛ لما يمثله المستوى غير الرسمي من قيد على قرارات المستوى الرسمي وسياساته.

ولضمان نجاح آلية التطبيع لا بد من توافر بعض الشروط، بعضها نفسي له علاقة بالإدراك والقبول، وبعضها الآخر واقعي له علاقة بإمكانية التطبيق، ولا نقصد هنا شروطًا جامدة، وإنما هي شروط مرنة يمكن أن تتوافر كلها أو بعضها، إلا أن توافرها جميعًا هو الذي يساعد على نجاح هذه الآلية بفاعلية، وليس مجرد تطبيقها بشكل يفرغها من مضمونها.

وتتمثل أهم هذه الشروط في ما يلي:

١- **شرط قانوني (الاعتراف الدولي):** يتطلب التطبيع توافر شرط قانوني، وهو الاعتراف المتبادل بين الدول، فلا يوجد تطبيع بين دول لا تعترف ببعضها البعض.وقد حدد القانون الدولي الاعتراف بأنه: "كل ما يصدر عن الإرادة المنفردة لأي شخص من أشخاص القانون الدولي العام، من تصرفات قانونية من جانب واحد، تستهدف الإقرار بقيام وضع دولي معين والتسليم بمشروعيته"[٧]، وبالتالي لا مجال للحديث عن التطبيع بدون وجود اعتراف صريح من كل طرف من أطراف الصراع بالطرف الآخر، وهذا لا يعني الموافقة على ما يقوم به الطرف الآخر من أفعال، ولكنه يعني الاعتراف بشرعية وجوده.والاعتراف هنا هو عملية إرادية تعبر عن رغبة الدولة المعترفة في الدخول في علاقات مع الدولة المعترَف بها، ولذلك لم يحدث في المجتمع الدولي تطبيع علاقات بين دول ترفض الاعتراف ببعضها البعض[٨].

٢- **شرط سيادي - أولي (الاختيار الحر):** لكي تساهم آلية التطبيع في إحداث تقارب بين المجتمعات، لا بد أن تحدث بصورة تلقائية أو بصورة

مقصودة تدريجية، وهذا يعني أن يتم اختيارها بقرار إرادي حر لا يخضع لأية ضغوط خارجية، فالتطبيع كآلية لا يمكن أن يُكتب لها النجاح إذا كانت مفروضة على الشعوب، فلا بد لكل مجتمع من المجتمعات التي كانت منخرطة في صراع وتهدف لفتح صفحة جديدة مع الآخر، أن تكون سيدة قرارها، وأن تختار هذه الآلية بكامل إرادتها الحرة. وتنبع أهمية هذا الشرط من المقولة الشائعة: "كل ما هو مفروض مرفوض"، فالنفس البشرية لا تستجيب لما يُفرض عليها دون اقتناع داخلي منها. وإذا ما حدث ورضخت للضغوط المفروضة عليها فإن ما سيحدث أحد أمرين لا ثالث لهما: الأول: أن هذا الطرف سوف ينتظر الفرصة المناسبة للتحلل من التزامات هذه الآلية. أما الأمر الثاني: تفريغ هذه الآلية من محتواها، بحيث تصبح آلية شكلية بلا مضمون حقيقي، وفي كلتا الحالتين ستفشل هذه الآلية في التقريب بين المجتمعات، وبالتالي المساهمة في حل الصراع.

٣- **شرط إدراكي (النظرة الإيجابية):** لكي تنجح آلية التطبيع لا بد أن ينظر أطراف الصراع لهذه الآلية نظرة إيجابية، بمعنى أن يدرك كلا الطرفين أن هناك مصلحة حقيقية وراء هذا التطبيع، وأن هذه المصلحة سوف تعود عليه بالفوائد، أكثر مما ستسببه من خسائر. أولى هذه المصالح أنها ستقلل من احتمالات العودة إلى حالة الصراع مرة أخرى، حيث سيرتبط أفراد من كلا الطرفين بعلاقة مصلحية مع الطرف الآخر، وبالتالي يصعب التضحية بالمصالح كافة في مقابل العودة للحالة التصادمية مرة أخرى.

أما باقي المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيحددها كل طرف على حدة حسب احتياجاته ورغباته. وليس مهمًا حجم الفوائد التي يتوقع كل طرف أنه سيحصل عليها، وإنما الأهم هو إدراك وجود هذه الفوائد في حد

ذاتها، بصرف النظر عن حجمها؛ لأن هذا الإدراك سيساعد كلا الطرفين على الصمود أمام الصعوبات التي سيواجهونها.

٤- **شرط نفسي (القبول النفسي):** يتمثل هذا الشرط في وجود قدر من القبول النفسي للطرف الآخر ولفكرة تأسيس علاقات معه، فلا يمكن على المستوى الإنساني التعامل مع طرف آخر سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا دون أن يتوافر قدر من القبول النفسي له، وقدر من التفهم لاحتياجاته ومطالبه، وقدر من الاحترام لثقافته وقيمه ودائرته الحضارية، ولا نقصد هنا اقتناعًا وإنما احترامًا للطرف الآخر بكل ما يمثله من قيم ومعتقدات.

ولأن التطبيع غالبًا ما يأتي في أعقاب صراع، فلا يمكن أن ندعي أن المطلوب هو توافر قبول نفسي كامل؛ لأن الصراع في حد ذاته يولّد كثيرًا من المشاعر السلبية، إلا أن المطلوب في هذه الحالة هو توافر ولو قدر ضئيل من القبول النفسي حتى ولو كان لفكرة التعاون مع هذا الطرف الذي كان عدوًا بالأمس. فبدون هذا القدر الضئيل يصبح الحديث عن التطبيع وهمًا لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع؛ لأنه سيصطدم بحاجز كبير من الرفض النفسي.

٥- **شرط إجرائي - زمني (الوقت الأنسب لبدء التطبيع):** بمعنى اختيار أنسب وقت لبدء عملية التطبيع، وقد أثبتت معظم الخبرات الدولية أن التطبيع يبدأ بعد فترة من انتهاء الصراع قانونيًا[٩]. فالمجتمعات لا تتعامل مع انتهاء الصراع مثلما تتعامل معه الحكومات، فالحكومات تنهي الصراعات باتفاقيات قانونية، أما المجتمعات فتحتاج إلى فترة زمنية أطول حتى تستوعب تحول العدو إلى عدو سابق، وتزداد هذه الفترة إذا ما كانت هذه المجتمعات قد خاضت سلسلة من الحروب مع الطرف الآخر؛ لأن وجود حروب يُصعّب من تقبل

المجتمعات لنبذ فكرة عداء هذا الطرف[١٠]، ولذلك فهم يحتاجون فترة زمنية أطول لتضميد الجروح وتجاوز الماضي - ولا نقول نسيانه - والتي تنتهي في الأغلب الأعم برغبة مشتركة في بدء صفحة جديدة مع الطرف الآخر يسودها علاقات تعاونية بديلاً عن العلاقات الصراعية التي سادت لفترة طويلة[١١]، أي إن التطبيع في حد ذاته يحتاج إلى مدة زمنية تفصل بينه وبين إنهاء الصراع، هذه المدة من شأنها أن تمهد الطريق نحو القبول المتبادل[١٢].

٦- شرط موضوعي - تطبيقي (القضاء على الأسباب الحقيقية للصراع): للوصول إلى مرحلة التطبيع بين الأطراف المنخرطة في صراعات لا بد أن تكون كافة الأسباب الحقيقية للصراع قد تم القضاء عليها، ومعظم الموضوعات والقضايا التي تم الاختلاف حولها قد سُويت. وقد أثبتت الخبرات الدولية أن التطبيع غالبًا ما يأتي بعد انتهاء الصراع، وليس قبل حله؛ لأنه أداة لتكريس الوضع الراهن وإبقائه على ما هو عليه، مع الرغبة في تحسينه وتفعيله، لذلك فالصراع لا بد أن يُحل بما يحتويه من تناقضات وقضايا مختلف عليها، بحيث يتم تسوية القضايا كافة المتصارع بشأنها تسوية عادلة تضمن انتهاء الصراع فعليًا وإيقاف حالة الحرب إذا وُجدت، وغالبًا ما يستلزم التطبيع إجراء تغييرات متقابلة ومتزامنة معًا بين طرفي الصراع مثل الجلاء عن محتل، أو القيام بتسوية خلافات حدودية حول إقليم متنازع عليه، أو إطلاق سراح أسرى حرب، أي إنه - التطبيع - لا يتم في فراغ وإنما غالبًا ما يعقب القيام بعمل إيجابي من أحد أطراف الصراع أو كليهما. هنا يستطيع طرفا الصراع المضي قدمًا نحو التطبيع؛ لأن أسباب الصراع لم تعد قائمة، ولم يعد هناك محاور أخرى للصراع، وإنما محاور جديدة للتعاون[١٣].

ثانيًا - التطبيع بين العرب وإسرائيل: نظرة عامة على الواقع الفعلي:

بعد أن تناولنا بصورة نظرية آلية التطبيع بما تشمله من بُعد نفسي، سنحاول أن نقف على الوضع الحالي للتطبيع بين العرب وإسرائيل، مع بيان أهم أشكاله، تمهيدًا لتقييمه في النقطة اللاحقة. ويمكن تناول هذا البعد من خلال الحديث عن التطبيع في مستوييه الرسمي وغير الرسمي، وذلك على النحو التالي[١٤].

١- المستوى الرسمي (الحكومي):

مر المستوى الرسمي في التعامل مع إسرائيل بمرحلتين: الأولى بدأت مع بداية الصراع وانتهت نسبيًا مع بدء مسار التسوية السلمية. أما الثانية فقد بدأت مع توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل، واستمرت حتى اللحظة الراهنة.

بالنسبة للمرحلة الأولى، وهي المرحلة التي وصل فيها الصراع إلى أوجه، وخاضت فيها الدول العربية حروبًا مع إسرائيل، فقد غلب عليها رفض التعامل معها في أي من المجالات، وقد عبرت هذه المرحلة عن نفسها في شكل المقاطعة العربية التي بدأت بمبادرة شعبية من الفلسطينيين كرد فعل على تزايد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ثم تألفت لجان أخذت تدعو الأهالي لمقاطعة البضائع الإسرائيلية[١٥].

واعتبارًا من ديسمبر ١٩٤٥ قررت الجامعة العربية مساندة المقاطعة الفلسطينية بإغلاق الأسواق العربية في وجه الصناعة اليهودية، وبناء على هذا القرار تألفت اللجنة الدائمة للمقاطعة وبدأت نشاطها في يناير ١٩٤٦، وقررت إنشاء مكتب دائم لها في فلسطين. وفي يونيو من العام نفسه قرر مجلس الجامعة العربية إنشاء لجان للمقاطعة في فلسطين وفي كل دولة من دول الجامعة، لتنظيم عملية المقاطعة، وسنت بعض الدول العربية التشريعات اللازمة لتنظيم المقاطعة داخل كل منها.

وقد تضمنت أحكام المقاطعة سلسلة متكاملة من الإجراءات في مجالي التصدير والاستيراد، وتمت على ثلاث درجات: الأولى تعنى بمقاطعة السلع الإسرائيلية. أما الثانية فتعنى بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل. والدرجة الثالثة تعنى بمقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل.

وقد نجحت المقاطعة في إلحاق خسائر اقتصادية بإسرائيل، وخاصةً بعد أن اتسعت رقعتها لتشمل كثيرًا من الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز، وأخذت كثير من الشركات الأجنبية تراجع مواقفها، آخذة في اعتبارها المقاطعة العربية الإسرائيلية، وهو ما أثر كثيرًا على الاقتصاد الإسرائيلي[٢٠].

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة بدء مسار التسوية السلمية، والتي تعرضت خلالها المقاطعة العربية لضربة قاسية إثر خروج مصر من دائرة الصراع وإسقاطها لخيار المقاطعة في إطار اتفاقيات كامب ديفيد، ورغم أن الدول العربية استمرت في تنفيذ قرار المقاطعة، إلا أن هذا لا يعني أن خروج مصر لم يؤثر عليها، ورغم هذا التأثير إلا أن الخطر الحقيقي الذي أحاط بها قد جاء خلال عملية خلط الأوراق التي أعقبت مؤتمر مدريد، وانخراط الدول العربية في مفاوضات السلام الثنائية والمتعددة الأطراف، وما انبثق عنها من اتفاقيات: "أوسلو" و"وادي عربة"، وكذلك مع انتشار آليات المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية، والتي أدت جميعها إلى تدهور دور المقاطعة وتجميدها، وخاصةً بعد أن بدأت الدول العربية - التي لم توقع اتفاق سلام مع إسرائيل - تتجه نحو إنهاء المقاطعة على مستوى الدرجتين الثانية والثالثة، بحجة أن هذا سيؤدي إلى الدفع بعملية التسوية السلمية.

ومع إنهاء المقاطعة وتوقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل بدأت دعاوى التطبيع تظهر على الساحة الدولية، وبدأ الحديث عن التطبيع باعتباره آلية يمكن

أن تساهم في حل الصراع، وبناء عليه اتجهت الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل - بدرجات متفاوتة - واتخذ التطبيع مسارًا ثنائيًا غلب عليه ثلاثة أشكال هي: التطبيع السياسي، والاقتصادي، والثقافي، وكذلك مسارًا جماعيًا في شكل مشروعات إقليمية تمس المجالات ذاتها، وفيما يلي عرض لها بقدر من التفصيل:

(أ) التطبيع السياسي:

بدأت نغمة التطبيع السياسي تعلو في أعقاب حرب ١٩٧٣، وتزامنت مع توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، حيث اشترطت إسرائيل على الجانب المصري قبل التوقيع العملي على "اتفاقيات كامب ديفيد" ضرورة تغيير اللهجة المصرية في الحديث عنها، حتى تتسم العلاقة بقدر أكبر من الود من خلال الإعلام المصري، وذلك قبل أن تلزمها الاتفاقية بوقف الدعاية المعادية لإسرائيل نهائيًا، والاستعاضة عنها بإبراز العلاقات الإسرائيلية المصرية كعلاقات ودية تعاونية بين دولتين تربطهما علاقات طبيعية.

ويقوم هيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل على مجموعة أحكام تنبثق عن الاتفاقيات التي وُقعت بين الجانبين، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات بنودًا عن التطبيع بكافة أشكاله، وتعهد الطرفان المصري والإسرائيلي بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية[١٧].

وبناء عليه شهدت العلاقات السياسية في عهد السادات ما يمكن أن يُطلق عليه "قفزة جامحة"، حيث جرى تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي[١٨]، وافتتحت السفارة الإسرائيلية في القاهرة في ١٨ فبراير ١٩٨٠، وعقدت عدة لقاءات للقمة مع رئيس وزراء إسرائيل، وأنشئت اللجنة العليا للتطبيع، وتفرعت منها لجان متعددة تغطي أنشطة تطبيعية مختلفة.

أما في أعقاب مقتل السادات وتولي الرئيس مبارك الحكم تحول السلام الذي بدا دافئًا إلى سلام بارد لكنه دائم[١٩]، وذلك من منطلق أن معاهدة السلام لا تفرض على مصر طبيعة العلاقات ونوعيتها ومدى حرارتها. وبناء عليه تحفظ الرئيس مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي، ورفض الاستجابة للضغوط الأمريكية لزيارة إسرائيل، واشترط إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة. إلا أن هذا لا يعني أن فترة حكم مبارك لم تتقدم فيها الخطوات التطبيعية، فقد نشطت فيها كثير من الأنشطة المدعمة للتطبيع، ولكن ظلت العلاقات المصرية الإسرائيلية بشكل عام - خلال هذه الفترة - متأرجحة ما بين الصعود والهبوط ؛ فتارة يحدث تقدم نحو الأمام ، وتارة أخرى تتدهور العلاقات ويتم سحب السفير المصري - تحت ضغوط شعبية - اعتراضًا على سلوكيات إسرائيلية.

أما بالنسبة للأردن، فقد كان سلامها مع إسرائيل "سلامًا واقعيًا"، فالعلاقات الأردنية الإسرائيلية كانت قائمة بصورة سرية قبيل توقيع معاهدة السلام بينهما، ثم كرست هذه المعاهدة الشكل العلني للعلاقات، ونظمت العلاقات الإسرائيلية الأردنية في مجالات عدة، وفتحت آفاق التعاون السياسي والأمني بينهما[٢٠]، وقد أحدثت هذه المعاهدة نقلة نوعية في طبيعة العلاقات السياسية بينهما، إذ نقلت التطبيع السياسي من الإطار الواقعي إلى الالتزام التعاهدي، وأعادت هيكلة العلاقات بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتأسيس البنية التحتية للاتصالات والنقل والتعاون في مختلف المجالات.

وقد تطورت العلاقات الثنائية بين الجانبين باطراد وصفته الإدارة الأمريكية بـ"الدفء"، ووصفه دبلوماسيون مصريون بـ"الهرولة"، وأظهر الجانبان حرصًا كبيرًا على احتواء الأزمات التي نشبت بينهما[٢١].

ويكشف مسار العلاقات بين الطرفين عن التحول من مسار التطبيع السياسي إلى الشراكة الاستراتيجية، حيث شهدت العلاقات بينهما تعاونًا غير مسبوق على المستوى الأمني، حيث قامت إسرائيل بدعم التسلح الأردني، وقامت قيادات إسرائيلية بزيارة منشآت الصيانة في الجيش الأردني، وزارت قيادات أردنية أماكن حيوية في الجيش الإسرائيلي[٢٢].

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى من خارج دول المواجهة فقد اتجهت معظمها للتطبيع معها، وخاصة بعد دخول الفلسطينيين مسار التسوية السلمية، وقد تفاوتت حظوظ هذه الدول من التطبيع؛ فبعضها أقام علاقات دبلوماسية كاملة مثل موريتانيا، وبعضها تأرجحت علاقته بإسرائيل على حسب موقفها من جهود التسوية السلمية مثل المغرب وتونس، اللتين أقامتا علاقات تطبيعية مع إسرائيل بدءًا من عام ١٩٩٦، وشهدت علاقتهما تذبذبًا واضحًا إثر اندلاع انتفاضة الأقصى، إلا أنها سرعان ما عادت إلى معدلاتها الطبيعية. كما شهدت بعض الدول العربية علاقات سرية مع إسرائيل رغم إعلانها رسميًا عدم وجود هذه العلاقات مثل ليبيا، التي كانت من أشد المعارضين للتطبيع، إلا أن مصادر إسرائيلية أكدت وجود لقاءات بين مسؤولين من كلا الجانبين، وكذلك السعودية التي بات واضحًا أنها تتعرض لضغوط أمريكية في هذا السياق.

(ب) التطبيع الاقتصادي:

تراهن إسرائيل بشدة على التطبيع الاقتصادي، استنادًا إلى أن النشاط الاقتصادي لا يحكمه سوى المصلحة، وأن رأس المال قد يتخلى عن هويته وعقيدته في سبيل تحقيق هامش ربح، وبناء عليه حاولت أن تدفع بالتطبيع الاقتصادي إلى أقصى حد ممكن، وأصرت على تضمين مواد خاصة به في الاتفاقيات التي أبرمتها مع الدول العربية. وأولها "اتفاقية السلام المصرية

الإسرائيلية" التي أولته - التطبيع الاقتصادي - أهمية خاصة، حيث تطرقت المادة الثالثة من الاتفاقية إلى العلاقات الاقتصادية، ونصت على إلغاء القيود كافة التي تحول دون وجود علاقات اقتصادية طبيعية بين البلدين، وفي إطار مفاوضات التطبيع توصل الجانبان المصري والإسرائيلي إلى تسع اتفاقيات ارتبط معظمها بالجانب الاقتصادي (الطيران، النقل البحري والبري، المواصلات، التجارة، الزراعة، السياحة، النفط)[٢٣]، وترتب على هذه الاتفاقيات إسقاط مصر لقوانين المقاطعة، والاتجاه إلى إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل في عدة مجالات:

١- **المجال الزراعي**، وقد لعب دورًا طليعيًا في التطبيع الاقتصادي، حيث تشكلت لجنة مصرية إسرائيلية مخصصة لتخطيط التطبيع في هذا المجال، كما بدأ التعاون الثلاثي المصري والإسرائيلي والأمريكي في مجال التكنولوجيا الزراعية وغيرها من المجالات[٢٤].

٢- **المجال السياحي**، حيث فتحت أبواب السياحة بين الطرفين، ووقعت اتفاقية خاصة للسياحة في جنوب سيناء، تمنح تسهيلات خاصة للإسرائيليين وتعفيهم من تأشيرات الدخول إليها، كما افتتح خط ملاحي جوي بين مصر وإسرائيل، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل تدفق السياحة الإسرائيلية إلى مصر[٢٥].

٣- **المجال التجاري**، حيث اتخذت المعاملات التجارية مسارًا جديدًا، وخاصةً بعد توقيع "اتفاقية الكويز" واتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل، وازدادت الصادرات المصرية لإسرائيل في مجال النفط والقطن وبعض مواد البناء والأغذية المعملية[٢٦].

وبالنسبة للأردن، فقد كرس "اتفاق وادي عربة" تعاونًا أردنيًا إسرائيليًا

طويل الأمد، حيث خلق آفاقا تعاونية في المجالات كافة، مثل: النقل والسياحة والبيئة والطاقة والزراعة والتجارة والاستثمار، إلا أن أهمها كان في مجال المياه، حيث نصت الاتفاقية على تخصيصات محددة لكلا الطرفين، وهو ما أدى إلى تمكين إسرائيل من استمرار استغلالها للمياه الأردنية، وحدّت من قدرة الأردن على اتخاذ قرارات مناسبة تتعلق بالتصرف بعيدًا عن الوصاية الإسرائيلية، كما أكد "اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي" الذي تم توقيعه عام ١٩٩٥، على إنهاء أشكال المقاطعة كافة، ومنح كلا الجانبين معاملة الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للمنتجات محلية المنشأ، وتبادل التمثيل التجاري، وتوسيع التبادل الاقتصادي في التجارة والصناعة، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو التبادل التجاري بين البلدين[٢٧]. لكن تظل أهم خطوات التطبيع الاقتصادي هي توقيع اتفاقية المناطق الصناعية "الكويز" عام ١٩٩٦، والتي تأسست على إثرها مناطق صناعية أنتجت سلعًا تضم مكونًا إسرائيليًا لا يقل عن ٨٪ حتى تكون مؤهلة للدخول الحر إلى السوق الأمريكية.وفي ديسمبر ٢٠٠٤ وقعت الأردن وإسرائيل اتفاقية تجارية تزيل العوائق التجارية كافة بين البلدين على نحو يمهد الطريق لإنشاء أول منطقة تجارة حرة بين إسرائيل ودولة عربية، كما ظهرت على السطح محاولات لإحياء مشروع قناة البحرين الذي تم رفضه من الدول العربية كافة، وواجه انتقادات واسعة، عربية وأردنية؛ لأنه سيؤثر على الأراضي العربية المحتلة وعلى الاقتصاد الأردني[٢٨].

أما بالنسبة لباقي الدول العربية، فقد تفاوتت أنصبتها من التطبيع الاقتصادي، حيث زادت هذه الأنصبة في دول مثل موريتانيا التي أعطت لإسرائيل حق استخراج مادة الليثيوم[٢٩] التي تمتلك منه الاحتياطي الأول في العالم، فضلا عن استغلاله في بعض الصناعات داخل موريتانيا مثل المعدات الزراعية

وبطاريات الهواتف المحمولة، وكذلك عمان التي تعتبر أولى دول الخليج التي أقامت علاقات تجارية رسمية مع إسرائيل، وتستورد منها منتجات مطاط ومعدات ميكانيكية ومنتجات كيميائية وغيرها من المنتجات[٣٠]، أما البحرين فرغم إعلانها التزامها بقرارات الجامعة العربية إلا أنها أعلنت في سبتمبر عام ٢٠٠٥ أنها سترفع الحظر عن البضائع الإسرائيلية كأحد شروط اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، مما أثار اعتراضات شعبية واسعة النطاق.

(ج) التطبيع الثقافي:

تنظر إسرائيل إلى التطبيع الثقافي باعتباره الدعامة الرئيسة لبناء السلام في المنطقة، فهو أكثر إقناعًا واستقرارًا من أية ترتيبات أمنية عابرة مثل المناطق المنزوعة السلاح وأجهزة الإنذار وضمانات الدول الكبرى، كما أنه الوحيد القادر على تحويل الرفض التاريخي والعداء النفسي إلى حالة من التقبل النفسي والتاريخي لها، وتحويل المعاهدات الرسمية إلى معاهدات شعبية تمتد في أعماق الزمن[٣١].

وقد تعددت آليات التطبيع الثقافي بين إسرائيل والبلدان العربية، وتمثل أهمها في:

١- **النص على العلاقات الثقافية في المعاهدات والاتفاقيات**، مثلما حدث في الحالة المصرية، حيث نصت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية على ضرورة عقد اتفاقية ثقافية بين البلدين، وقد تم التوقيع عليها بالفعل في القاهرة في مايو ١٩٨٠، كما نصت على تشجيع التعاون في الميادين الثقافية والعلمية والفنية.

وفي الأردن، نصت معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أيضًا على إقامة تبادل ثقافي وعلمي في المجالات كافة، وإقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما،

وعقد اتفاقيات ثقافية وعلمية في فترة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

أما في فلسطين فقد نص "اتفاق أوسلو" على برامج للتنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام، كما تضمن الملحق الثالث لـ"اتفاق أوسلو الثاني" ملحقًا كاملاً عن التزام الطرفين ببرامج للتعاون في مختلف المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية، وتشكيل لجنة دائمة لتشجيع هذا التعاون.

٢- **تشجيع الحوار الديني بين اليهود والمسلمين**، حيث عقد العديد من المؤتمرات، من بينها مؤتمر التوحيد في الأديان الثلاثة، الذي عقد في القدس في ١٣ أكتوبر ١٩٧٩، وندوة التقارب بين الشريعتين اليهودية والإسلامية التي عقدها المركز الأكاديمي في القاهرة عام ١٩٨٢، ومؤتمرات وحدة الأديان التي عقد أحدها في دير سانت كاترين في سيناء، وذلك عام ١٩٨٤[٣٢]، وفي أعقاب انتفاضة الأقصى، وأحداث سبتمبر تم عقد مؤتمر لحوار الأديان في الإسكندرية في يناير ٢٠٠٢، حضره إسرائيليون وحاخامات يهود، ويأتي هذا المؤتمر كواحد من سلسلة المؤتمرات التي عقدت تحت مسمى "حوار الأديان"، والتي بدأت ثنائية بين مسلمين ومسيحيين، ثم أضحت ثلاثية بين مسلمين ومسيحيين ويهود.

٣- **تطوير الخطاب الديني**، حيث اتجهت الدعوات إلى ضرورة تجديد الخطاب الديني بعد اتفاقية السلام المصرية، وتعالت الأصوات المنادية بالدعوة إلى السلام ونشر قيم التسامح والتعاون، إلا أن هذه الدعوة لاقت معارضة داخلية شديدة في أعقاب الأفعال الإسرائيلية، وتجددت الدعوة مرة أخرى في أعقاب أحداث سبتمبر، حيث أعدت لجنة داخل الخارجية الأمريكية مشروعًا لتطوير الخطاب الديني، بهدف إيجاد لغة تواصل وحوار بين الإسلام وغيره من الديانات الأخرى[٣٣].

٤- **تغيير المناهج التعليمية**، حيث برزت الدعوة إلى ضرورة تعديل المناهج التعليمية العربية، وخاصةً التعليم الديني، بحيث يتم نبذ قيم التعصب والعنف والإرهاب، وتبني قيم التسامح والتعاون والإخاء[٣٤].

٥- **التواصل مع منظمات المجتمع المدني**، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات، وتم تأسيس العديد من المنظمات، من أجل تيسير جهود التطبيع، وقد أطلقت هذه المبادرات والمنظمات العديد من المشروعات المشتركة في مجالات عدة، مثل: البحوث الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والمرأة، والثقافة، والبحث العلمي، وحقوق الإنسان، والديمقراطية... وغيرها من المجالات.

ومن أمثلة هذه المبادرات: مبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط التي تم الإعلان عنها عام ١٩٩١، ومنظمة بذور السلام التي تشكلت عام ١٩٩٣[٣٥].

وبجانب المسارات الثنائية للتطبيع بدأت محاولات أخرى إقليمية تجمع دول المنطقة سويًا في نظام شرق أوسطي جديد، وبدأت تنهال على الدول العربية مشروعات عديدة، بدءًا بـ"الشرق الأوسط الجديد"، ومرورًا بـ"الشرق الأوسط الكبير"، وانتهاءً بـ"الشرق الأوسط الموسع". وتهدف كل هذه المشروعات إلى تغيير شكل المنطقة بما يلائم المصالح الإسرائيلية، وركزت معظمها على التعاون الإقليمي في مجالات عدة، أبرزها التعاون الاقتصادي، وعقدت كثير من المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدءًا من عام ١٩٩٤ (الدار البيضاء، عمّان، القاهرة، الدوحة)، وتناولت جميعها مشروعات اقتصادية وتنموية مشتركة، إلى أن توقفت هذه المؤتمرات في ظل تجميد عملية السلام وتزايد وتيرة العدوان على الشعب الفلسطيني، وسرعان ما

لجأت إسرائيل إلى الانتقال من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، وذلك عبر المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"، الذي شهد مجموعة من المؤتمرات استهدفت توسيع مجالات التعاون الاقتصادي وغيرها من المجالات[٣٦].

أما على المستوى السياسي والثقافي، فقد تضمنت هذه المشروعات سلسلة من البرامج لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد وتدريب النساء على القيادة، والإصلاح القانوني والقضائي، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، فضلا عن مبادرات لمحو الأمية وإصلاح التعليم، وتعزيز التواصل مع شبكة الانترنت، وتعزيز الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد. كل هذه المشروعات هدفت إلى إدماج إسرائيل في المنظومة الإقليمية، وذلك بعد إحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية في البلدان العربية بالقدر الذي يجعلها تتقبل الوجود الإسرائيلي في المنطقة[٣٧].

٢- المستوى غير الرسمي (الشعبي):

اختلف المستوى الشعبي عن المستوى الرسمي في تعاطيه مع التطبيع، حيث ظل التطبيع على المستوى الشعبي محدودًا للغاية، ورغم أن هناك أصواتًا عربية ارتفعت منادية بنبذ الصراع والبدء في التطبيع، إلا أن التوجه الشعبي العام ظل مقاطعًا للتطبيع ورافضًا له. وقد تركزت الأصوات المطالبة بالتطبيع في النخبة الاقتصادية من رجال الأعمال الذين يرون أن الربح لا علاقة له بالقيم والمعتقدات، وكذلك النخبة الفكرية والثقافية التي اتخذت من الواقعية منهجًا لها من أمثال الكاتب المصري "يوسف السباعي" الذي رافق الرئيس السادات في زيارته لإسرائيل، و"ثروت أباظه"، و"توفيق الحكيم"، و"أدونيس"، و"إبراهيم نافع"، و"أنيس منصور"، و"علي سالم" الذي زار إسرائيل... وغيرهم.

وقد اختلفت هذه النخبة في تبريرها لأهمية التطبيع؛ فبعضهم ركز على فكرة ضرورة "معرفة الآخر"[٣٨]، وتغيير اتجاهاته[٣٩]، والعمل على إقناعه بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية[٤٠]، بينما ركز البعض الآخر على رفض تفرد الإسرائيليين بالحضور في منتديات الفكر والصحافة الدولية[٤١]، كما أكد البعض على ضرورة التطبيع من منطلق تلاقي الفكر وتحقيق السلام[٤٢]، وكذلك التحرر من التخلف[٤٣]، فضلاً عن دعم حركات السلام اليسارية[٤٤].

ورغم تنوع الأسباب التي استندت إليها هذه النخبة، إلا أن الثابت أن هذه الأصوات ظلت محدودة للغاية ولم تصل للعامة من الشعوب العربية[٤٥]، التي لم تستطع أن تسقط البعد القيمي والحضاري والقومي من حساباتها، ولم تتخذ الواقعية والبراغماتية منهجًا لها، ولذلك ظلت تنظر للتطبيع باعتباره تطويعًا للإنسان العربي وترويضًا له، وأداة لشرْعنة وجود إسرائيل، ومدخلاً آمنًا لتحقيق الأهداف الغربية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، وبناء عليه انتشرت في الدول العربية - سواء التي ربطتها اتفاقيات تعاقدية مع إسرائيل، أو التي لامست قسطًا تطبيعيًا بدرجة أو بأخرى معها، أو حتى في فلسطين التي لا تزال محتلة - لجان شعبية لمقاومة التطبيع، مثل: اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع، والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل والتي تأسست عام ١٩٩٦في مصر، وكذلك الجمعية الأردنية لمقاومة الصهيونية، واللجنة الشعبية الأردنية لمقاومة التطبيع.

وفي لبنان تشكلت العديد من التنظيمات الشعبية، مثل: المؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني (الذي تأسس عام ١٩٩٤)، والهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع (التي تأسست عام ١٩٩٥).

وفي موريتانيا تأسست العديد من المنظمات المناهضة للتطبيع، مثل: الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني والدفاع عن القدس.

وفي بلدان الخليج العربي شهدت البحرين أول تعبير تنظيمي للحركة الشعبية لمقاومة التطبيع في عام ٢٠٠٠، حيث تأسست الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني. وفي الإمارات تشكلت لجنة مماثلة هي "لجنة الإمارات الوطنية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني".

وفي اليمن كونت الحركة الشعبية "اللجنة اليمنية لمقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني"، لمواجهة مشكلة إغراق الأسواق اليمنية بالمنتجات الصهيونية.

وفي أعقاب انتفاضة الأقصى عادت قضية التطبيع لتحتل صدارة الفكر السياسي العربي، وتعالت الصيحات المنددة بالتطبيع مع إسرائيل مرة أخرى، وفُعِّلت كثير من المنظمات واللجان، مثل: اللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية. كما شُكلت لجان جديدة، مثل: "اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني"، و"حملة مقاطعة داعمي إسرائيل" (التي تشكلت عام ٢٠٠٢ في لبنان).

أما في سوريا فقد انبثقت عن الحركة الشعبية الاحتجاجية التي انطلقت لمناصرة الشعب الفلسطيني العديد من اللجان المستقلة التي تدعو إلى مقاطعة البضائع الأمريكية والشركات الداعمة لإسرائيل، مثل: اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية.

وفي المغرب تم الإعلان في يناير عام ٢٠١٣ عن تأسيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع، وذلك لرصد وضبط وتوثيق أشكال التطبيع كافة ومواجهتها[٤٦].

أما على المستوى القومي فقد كانت هذه الساحة إحدى ساحات المواجهة العربية للتطبيع، فقد شاركت العديد من المؤسسات ذات الطابع القومي في

جهود مقاومة التطبيع بدءًا من الاتحادات المهنية مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحفيين العرب، واتحاد الأطباء العرب، ومرورًا بالتنظيمات النقابية العمالية مثل اتحاد العمال العرب، وانتهاءً بالتنظيمات الشعبية مثل المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الإسلامي، كما لعبت مراكز البحوث العربية دورًا بارزًا في مواجهة التطبيع، حيث قدمت عشرات من الكتب والبحوث التي تناولت أبعاد الصراع العربي الصهيوني، ومخاطر التطبيع على الأمة العربية، وخاضت هذه المراكز معارك فكرية مع المطبعين[٤٧].

ومن الجدير بالذكر أن الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع استخدمت آليات متعددة لتحقيق هدفها، منها:

(أ) **إصدار نشرات ومطبوعات متخصصة**، فلا يكاد يوجد تجمع من تجمعات هذه الحركة لم يصدر نشرات إخبارية، أو يحلل بيانات، أو يوضح حقائق حول التطبيع.

(ب) **استخدام أساليب الاحتجاج السلمي**، مثل الخروج في مسيرات أو تظاهرات أو اعتصامات، كتعبير عن غضبها من الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بصورة عامة، أو عن رفضها لتحرك حكومي محدد تجاه التطبيع مع إسرائيل[٤٨].

(ج) **استخدام الفتاوى الدينية**، حيث تصدّى بعض علماء الدين الإسلامي ورجال الدين المسيحي للتطبيع، ورفض العلماء المسلمون محاولات إسرائيل لإجراء حوار مع الأزهر، وحذر الأنبا شنودة من سفر الأقباط إلى القدس للحج[٤٩].

(د) **استخدام الآليات القضائية**، ومنها اللجوء إلى القضاء كمحاولة لإيقاف الجهود التطبيعية، وذلك عن طريق رفع قضايا قانونية أمام المحاكم

للمطالبة بمطالب لها علاقة بالتطبيع، مثل: قطع العلاقات أو إغلاق القنصليات الإسرائيلية[٥٠].

(هـ) **إثارة القضايا في المجالس النيابية**، وذلك من خلال تقديم طلبات الإحاطة والاستجوابات في بعض القضايا ذات الصلة بالتطبيع[٥١].

(و) **استخدام أساليب المقاومة العنيفة**، سواء العنف الرمزي[٥٢] أو العنف الفعلي[٥٣]، حيث استخدم بعض الأفراد والجهات المقاومة المسلحة للتطبيع، وذلك لإيصال رسالة بالرفض الشعبي للجهود التطبيعية.

وجدير بالذكر أن الرفض الشعبي للتطبيع لا يتم التعبير عنه دائمًا بصورة واضحة في شكل مؤسسي أو تنظيمي، فهناك الملايين من الشعوب العربية التي تؤثر الصمت على الفعل، فهي لا تشترك في أعمال تظهر رفضها لإسرائيل وإنما تختزن هذا الرفض داخلها، ولا يعبر عن هذه المجموعة الصامتة إلا استطلاعات الرأي التي تظهر عمق الرفض العربي للتطبيع، سواء في الدول التي لا تزال في صراع مع إسرائيل، أو الدول التي وقعت اتفاقيات سلام معها، ففي استطلاع للرأي أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري كشف عن احتلال إسرائيل المرتبة الأولى بين الدول التي يكرهها المصريون ويعتبرونها دولة عدوة لمصر. فقد أكد ٧٨٪ من المصريين أنهم يكرهون إسرائيل، من بينهم ٢٢٪ يعتبرونها دولة عدوة لمصر، في حين أن ٥٦٪ يرون أنها عدوة جدًا[٥٤].

كما أجرى مركز تراث مناحم بيجين الإسرائيلي استطلاعًا للرأي في مصر، حول موقف المصريين من اتفاقية السلام مع إسرائيل، أظهرت نتائجه أن ٦٦٪ من المبحوثين أعربوا عن اعتقادهم أن العلاقات بين مصر وإسرائيل علاقات كراهية وعداء، مقابل ٢٨٪ قالوا إنها علاقات باردة، كما أكد ٥٠٪ من

المبحوثين أنهم يفضلون علاقات باردة مع إسرائيل في المستقبل، في حين قال ٣٣٪ إنهم يريدونها علاقات كراهية وعداء، كما أبدى المصريون الذين شملهم الاستطلاع، اعتراضهم التام على أية خطوات تتعلق بالتطبيع مع إسرائيل، فقال ٦٤٪ منهم إنهم ضد زيارة السائحين الإسرائيليين لمصر، وقال ٦٢٪ إنهم يعترضون على وجود السفير الإسرائيلي في مصر، وأكد ٨٥٪ رفضهم سفر السائحين المصريين إلى إسرائيل، كما رفض ٨٧٪ إلقاء أدباء ومثقفين إسرائيليين محاضرات في مصر، واعترض ٨٢٪ من المستطلعة آراؤهم على إقامة علاقات تجارية بين رجال أعمال إسرائيليين ومصريين، ورفض ٩٣٪ استمرار ضخ الغاز المصري إلى إسرائيل[٥٥].

وفي استطلاع رأي اخر أجرته الهيئة الأمريكية غرينبرغ كوينلان روزنر للبحوث "Greenberg Quinlan Rosner Research" عام ٢٠١٢ لصالح منظمة تسمى "المشروع الإسرائيلي"[٥٦] في مصر[٥٧]، أظهر الاستطلاع انخفاضًا كبيرًا في تأييد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، إذ أبدى ٧٤٪ من المستجيبين معارضتهم لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كما أظهرت النتائج أن المصريين لا يفضلون اليهود والإسرائيليين، حيث طُلب من المبحوثين وضع إسرائيل واليهود على متصل يبدأ من صفر وينتهي إلى مائة، وقد وضع حوالي ٩٧٪ من المستجيبين إسرائيل واليهود على درجة أقل من ٥٠[٥٨].

وفي الأردن أظهر استطلاع رأي تم إجراؤه بواسطة "Pechter Middle East Polls" ، لصالح المنظمة نفسها، في الفترة من ١٩ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ٢٠١١، على عينة وصل عددها إلى ١٠٠٠ مبحوث - أن حوالي ٨٪ فقط يرون أن لإسرائيل الحق في الوجود كدولة يهودية، كما أبدى ٥٢٪ رغبتهم في إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل[٥٩].

وفي لبنان أعرب ١٠٠٪ في استطلاع الرأي نفسه عن توجهات سلبية تجاه إسرائيل، وهو ما اعتبرته إسرائيل دليلاً واضحًا على البيئة العربية المعادية لها[٦٠].

وفي استطلاع للرأي أجري عام ٢٠١١، في الفترة من فبراير إلى يوليو، على عينة ممثلة (ن=١٦١٧٣) من ١٢ دولة عربية (الأردن، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، اليمن، السودان، السعودية، مصر، لبنان، العراق، موريتانيا)، وجد أن الرأي العام في المنطقة شبه مجمع على رفض الاعتراف بإسرائيل بنسبة ٨٤٪، مقابل ١٠٪ يوافقون على ذلك، وتختلف النسب بين الدول العربية لكنها تصل لذروتها في تونس ٩٧٪، والجزائر ٩٤٪، والسودان ٩٠٪، واليمن ٨٨٪، والعراق٨٦٪، وفلسطين ٨٥٪، والسعودية ٨٢٪، والأردن٨١٪، ولبنان ٧٩٪، ومصر ٧٨٪، والمغرب ٧٢٪، وأخيرًا موريتانيا بنسبة ٧٢٪[٦١].

وقد ارتفعت هذه النسب في استطلاع الرأي الذي تم إجراؤه من قِبَل الجهة نفسها - في الفترة من يوليو ٢٠١٢ إلى مارس ٢٠١٣ - على عينة ممثلة (ن=٢١٣٥٠) من ١٤ دولة عربية (الأردن، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، اليمن، السودان، السعودية، مصر، لبنان، العراق، موريتانيا، ليبيا، الكويت)، حيث وصلت نسبة من يرفضون الاعتراف بإسرائيل إلى ٨٧٪، مقابل ٦٪ يوافقون على ذلك. وقد ازدادت هذه النسبة في بعض البلدان مثل الجزائر ٩٦٪، يليها تونس ٩٣٪، ثم اليمن ٩٢٪، ثم موريتانيا والكويت ٩١٪، بينما وصلت إلى أدناها في السودان بنسبة ٧٨٪[٦٢].

وإلى جانب استطلاعات الرأي التي توضح رفض الشعوب العربية للتطبيع، توجد أيضًا الفنون التي تعبر بشكل أو بآخر عن نبض الجماهير، حيث

أنتجت السينما المصرية - على سبيل المثال - فيلمين مصريين يعبران بصورة واضحة عن وجود حاجز نفسي ضخم لدى الشعب المصري تجاه إسرائيل، وهما "السفارة في العمارة"، الذي أنتج عام ٢٠٠٥، وفيلم "أولاد العم" الذي تم إنتاجه عام ٢٠٠٩، حيث ناقش الأول قضية الرفض المجتمعي للتطبيع، بينما ناقش الثاني فكرة الحاجز النفسي بين العرب وإسرائيل، وكلاهما يدل على أن العرب لا يزالون يرفضون إسرائيل نفسيًا.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الصعوبات التي تواجهها المقاومة الشعبية للتطبيع، والمواجهات التي تخوضها مع النظم الحاكمة في البلدان العربية - باختلاف درجاتها - إلا أنها نجحت في تحقيق أمرين:

- عزل التطبيع عن العمل الشعبي، ومحاصرته في مجرد علاقة بين حكومات، سواء كان ذلك في إطار ما يسمى بالسلام البارد في مصر أو السلام الدافئ في الأردن، فالتطبيع لا يزال يرتكز على المستوى الرسمي فقط، أما المستوى الشعبي غير الرسمي فهو يرفضه جملةً وتفصيلا ؛ لأنه لا زال يربط بين جهود حل الصراع والتقدم على مستوى التطبيع.
- إحراج الحكومات أمام شعوبها، حيث جعلت من انخراط النظم العربية في عملية التطبيع عملاً شائنًا يستحق الإخفاء، فعدا مجالات محدودة جاهرت فيها النظم بأعمال التطبيع، فقد درجت على إخفاء أنشطة التطبيع والتلاعب في تسمية اتفاقياتها مع إسرائيل لتجنب عرضها على مجالسها النيابية، والإخفاء غالبًا ما يعبر عن انتهاج سياسة إما أن تكون خاطئة أو غير مرغوبة، وهي في الحالة العربية سياسة غير مرغوب فيها على المستوى الشعبي، ولذلك بادرت الحكومات في معظم المجالات التي انخرطت فيها إلى تبريرها والمبالغة في بيان آثارها الإيجابية خوفًا من رد الفعل الجماهيري[٦٣].

ثالثًا- التطبيع بين العرب وإسرائيل (رؤية تقييمية):

من خلال دراسة واقع التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل وتحليله، يمكن الانتهاء إلى أن هذه الآلية لم تنجح في إحداث تقارب نفسي وفكري بين طرفي الصراع، فرغم الجهود التي بُذلت في هذا الشأن إلا أن هذه الآلية لم تعزز من حل الصراع كما كان مأمولاً لها أن تفعل، وذلك لعدة أسباب:

١- اختلاف التصور العربي والإسرائيلي عن التطبيع:

التصور العربي والإسرائيلي ليس واحدًا عن التطبيع، فكل من الطرفين يرى التطبيع من زاوية مختلفة تمامًا عن الطرف الآخر، وبالتأكيد تؤثر هذه الرؤية على مدى نجاحه كآلية نفسية، وفيما يلي عرض للتصورين العربي والإسرائيلي عن التطبيع.

(أ) التصور الإسرائيلي للتطبيع:

تنظر إسرائيل إلى السلام مع العرب نظرة مثقلة بالأيديولوجيا[٦٤]، وتخلط بينه وبين مفهوم التطبيع، معتبرة أن السلام له أربع درجات أخرها هو ما يمكن أن يدخل في التطبيع، الأول: السلام الأدنى (Minimal Peace)، والثاني: السلام الجزئي (Partial Peace)، أما الثالث: السلام الرسمي (Formal Peace)، وأخيرًا الرابع: السلام الأقصى (Maximal Peace). ولا ترضى إسرائيل إلا بالنوع الرابع للسلام وهو "السلام الأقصى". هذا السلام هو الذي يتداخل مع مفهوم التطبيع، فهو في الفكر الإسرائيلي ليس مجرد نبذ للحرب، أو الاتفاق على الحدود وتبادل السفراء، فهذه كلها خطوات في إطار السلام الرسمي، أما السلام الأقصى فهو حدود مفتوحة بغير قيد، وتعاون تكنولوجي وعلمي، وتبادل تجاري وثقافي وسياحي، ومشروعات مشتركة في كل المجالات. إن هذا النوع

من السلام هو سلام استراتيجي - كما أكد موشيه ديان - أي إنه حركة بلا نهاية، حركة لا تتوقف وتستمر إلى الأبد، وهو عكس السلام الجامد الذي يعني المحافظة على الوضع القائم[٦٥].

واستنادًا إلى الهدف الإسرائيلي لتحقيق السلام الأقصى، يتحول التطبيع من مجرد إجراء من إجراءات بناء الثقة إلى هدف من أهداف الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل، ويصبح التطبيع مكملاً لأدوات العمل الأخرى العسكرية والدبلوماسية.

وتهدف إسرائيل - من خلال هذه الاستراتيجية - إلى ربط دول النظام الإقليمي العربي بشبكة من العلاقات التجارية والثقافية، التي من شأنها خلق مصالح مشتركة لقطاعات اجتماعية في التعامل مع إسرائيل، وتشييد واقع جديد في الشرق الأوسط تكون فيه الأولوية للتعاون الاقتصادي والثقافي على السياسة، بحيث يكتمل الوجود الإسرائيلي في المنطقة[٦٦]. وهذا معناه أن إسرائيل لا تكتفي بتطبيع الحكومات وإنما ترغب في تطبيع الشعوب؛ لأنها صمام الأمان الرئيس لها، وقد عبر عن ذلك "عيزرا وايزمان" - وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق - حيث قال: "إن كل ما يؤدي إلى علاقات حسن الجوار في الزراعة والصناعة والسياحة سيساهم في التطبيع، ولا يهمني ما تفعله وزارتا الخارجية والدفاع، بل ما يفعله غولد شتاين وعلي ومحمد ومزراحي"[٦٧].

وبذلك تكون إسرائيل قد حولت التطبيع من مجرد آلية من آليات حل الصراع، إلى استراتيجية قومية وهدف - في حد ذاته - يدور في فلك مستقل عن التسويات.

وتنهض هذه الاستراتيجية لتلبية أربع حاجات إسرائيلية تعبر ضمنيًّا عن أربعة أهداف إسرائيلية، تتمثل في:

- حاجة سياسية - قانونية (اكتساب الشرعية المفقودة):

تشكل إسرائيل كيانًا اصطناعيًا استطاع أن يفرض وجوده داخل منطقة حضارية لا تربطه بها أية صلات ثقافية، وفي ضوء هذه الحقيقة تُعد إسرائيل من الناحية الموضوعية جسمًا غريبًا غير مرغوب فيه في المنطقة العربية، فالمحيط العربي يرفض وجود إسرائيل نفسيًا وفعليًا، وقد أدركت إسرائيل وجود هذه الهوة منذ بداية مسار التسوية، كما تأكدت أنها لن تستطيع أن تسدها بالتسويات السياسية فقط وإنما بآليات نفسية أخرى مثل التطبيع.وهناك العديد من التصريحات الإسرائيلية التي تتضمن هذا المعنى، وهو أن هناك حاجة سياسية وقانونية إسرائيلية للتطبيع مع الدول العربية[٦٨]، هذه الحاجة تتجسد في فكرة اكتساب الشرعية، فرغم أن المعاهدات التي أبرمتها إسرائيل مع الدول العربية مثل مصر والأردن تنص في مواد لها على التطبيع بين الطرفين، وهو ما يعني الاعتراف الرسمي بالوجود الإسرائيلي، إلا أن إسرائيل ترى أن شرعيتها لن تتجذر بشكل نهائي إلا إذا حدث تغير نوعي في توجهات المواطنين العرب إزاء إسرائيل، وأفضل المداخل لتغيير توجهات المواطنين العرب إزاءها هو خلق علاقات طبيعية مع المواطن العربي العادي بحيث تصبح مشاعر الرفض والعداء التي يُكنها لها غير مبررة[٦٩].

- حاجة أمنية (تحقيق العمق الأمني):

إن إسرائيل - باختصار - هي دولة تبحث عن أمنها المفقود، فهي دولة لا تستطيع أن تحقق أمن مواطنيها رغم امتلاكها لأكبر ترسانة عسكرية في الشرق الأوسط،فهي المكان الأقل أمنًا لليهود بصفة عامة، وفيها يُقتل أكبر عدد من اليهود في العالم، وقد أدى ذلك إلى حدوث هجرة عكسية من أراضيها، وهو وضع لا يمكن تحمله بلا نهاية، فلا يمكن لأية دولة في العالم أن تظل في حالة

حرب دائمة على حدودها الخارجية، وفي حالة استنزاف مستمر داخل عقر دارها.وبناء عليه، تيقنت إسرائيل من أنها لن تستطيع أن تنعم بالأمن إلا إذا تم استيعابها داخل المنطقة، ولن يتم استيعابها إلا إذا تقبلها العرب، وهذا لن يتحقق بدون شبكة قوية من العلاقات التطبيعية بين الطرفين،وليس أدل على تغلغل هذا الاعتقاد في الفكر الإسرائيلي من مقولة "دي شليط" - مدير عام وزارة السياحة الإسرائيلية سابقا - : "إن سائحينا في مصر أفضل للأمن الإسرائيلي من أي جهاز للإنذار المبكر"[٧٠].

وقد ازداد هذا الاقتناع بعد أن توسع مفهوم الأمن الإسرائيلي ليعتمد على "نظرية الأعماق الآمنة"، تلك النظرية التي تحدث عنها "شمعون بيريز" وأوضح فيها أن الهدف الإسرائيلي ليس تحقيق الأمن الجغرافي أو الحدودي، وإنما تحقيق أعماق آمنة في دول الجوار، والمقصود هنا بالأعماق الآمنة هو بناء عمق اقتصادي يقوم على التعاون الاقتصادي مع العرب، وعمق سياسي يتضمن الاعتراف العربي وتبادل التمثيل، وعمق ثقافي يرتكز على إشاعة ثقافة السلام وتغيير لغة الخطاب السياسي[٧١]. أي إن التطبيع هو أداة لتحقيق أمن ليس حدوديًا فقط وإنما أمن اقتصادي وسياسي وثقافي. أمن يجعل فكرة الحرب مكلفة ماديًا واقتصاديًا وبشريًا، مما يستوجب الابتعاد عن الاحتكام لمنطقها[٧٢].

- حاجة اقتصادية (بناء اقتصاد حقيقي):

يعتبر التطبيع الاقتصادي في التصور الإسرائيلي هدفا ووسيلة في آن واحد، فهو وسيلة لإدماج إسرائيل بشكل كامل في المنطقة، كما أنه هدف في حد ذاته؛ لأن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني مجموعة من الأزمات البنيوية تجعل من اندماجه في المنطقة ضرورة استراتيجية على المدى البعيد، فهو اقتصاد صغير الحجم، فقير الموارد، غريب عن المنطقة، ويعتمد اعتمادًا متناميًا على الخارج،

كما أن تعداد إسرائيل لا يستوعب ناتج كثير من المشروعات الإنتاجية، ومساحة إسرائيل الزراعية تجعل الموارد الزراعية في إسرائيل محدودة، كما تعاني إسرائيل من ارتفاع معدلات التضخم والعجز المزمن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتدهور في سعر صرف العملة[٧٣]، وبناء عليه فإن انقطاع صلة إسرائيل بمحيطها الجغرافي يفاقم من مشكلاتها الداخلية، علاوة على ذلك فإن استمرار الأعباء الأمنية نتيجة استمرار حالة الصراع، والتي يقدرها البعض بما يزيد عن ربع الدخل القومي الإسرائيلي، أصبح يمثل عبئًا خانقًا للاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة[٧٤]، وبناء عليه يرى بعض الإسرائيليين أن تحقيق السلام مع العرب سوف يؤدي أولاً إلى توفير النفقات الأمنية، ويؤدي ثانيًا إلى التجارة المباشرة مع دول المنطقة، ويؤدي ثالثًا إلى تنشيط السياحة، فضلاً عن الإسهامات غير المباشرة للسلام، مثل تخفيف حدة المقاطعة، وترويج المنتجات الإسرائيلية في المنطقة، والوصول إلى السوق العربية الواسعة والمتاخمة لها جغرافيًا، والتي تؤمن لها عمقًا اقتصاديًا كثيف الموارد وعظيم الاستهلاك وغنيًا بالمواد الخام[٧٥]، إضافة إلى إمكانية حل مشكلة المياه التي تعاني منها إسرائيل في الحاضر، وستظل تؤرقها في المستقبل[٧٦].

- حاجة اجتماعية ونفسية (السواء النفسي وتخفيف وطأة الضمير):

مثلت عملية الاستيلاء على الأرض من قبل الحركة الصهيونية الأساس المادي لتطبيع اليهود، أي بجعلهم أفرادًا أسوياء، بشرط علاجهم من أمراض الدياسبورا (المنفى) المتمثلة في فكرة "الخلاص السماوي" والهامشية، وذلك من خلال الاشتراك الفعلي في عمليات الإنتاج المادية[٧٧]. ورغم ادعاءات اليهود بحقهم في أرض فلسطين، وتأكيدهم مرارًا على أن فلسطين كانت أرضًا

بلا شعب، إلا أنهم يعون تمامًا أن رواد الحركة الصهيونية في فلسطين قد اكتشفوا أن هناك شعبًا في فلسطين يقيم فيها، ومن ثم أصبح الخلاص منه ضرورة عملية لتحقيق الهدف اليهودي الأعظم، إذ لا معنى لوطن مقدس يحتوي أغيارًا، ولذا أصبح العنف ضرورة لإزالة هؤلاء السكان من المشهد الطبيعي لفلسطين. وقد اعترف بعض المؤرخين الجدد بمسؤولية الحركة الصهيونية عن بعض ما لحق بالسكان العرب من مآس وتشريد، كما عبر "شمعون بيريز" عن المفهوم ذاته في كتابه قائلاً: "بعد مجموعة الانتصارات التي حققتها إسرائيل وجدنا أنفسنا مضطرين إلى العيش مع عداء عربي لدود، وعلى فرض النظام والقانون في الأراضي التي يقطنها عرب. إن رد هجوم عسكري مباشر مع عدو لأسهل بكثير من التعاطي مع معارضة مكينة من شعب فقد أرضه. زد على ذلك أن ضميرنا الجماعي يخزينا، فنحن في صراع مع النفس وليس مع الجيران وحدهم"[٧٨].

أما المؤرخ الإسرائيلي "بنيامين بيت هالحمي" فقد أكد على ضرورة الخروج من الورطة الضميرية النفسية التي يعاني منها بعض الإسرائيليين، حيث قال: "أعتقد أن خطوة كبيرة الحجم لحل الصراع تتمثل في طلب المغفرة رسميًا، والحصول على الصفح من الفلسطينيين؛ لأن طلب المغفرة يقلص الفجوة بين الجانبين ويؤدي إلى راحة ضمير عند اليهود"[٧٩]. وهذا يعني أن بعض الإسرائيليين يعانون من مشكلة أخلاقية ونفسية، وأن طلب المغفرة من الفلسطينيين سيخرج اليهود والصهيونية من المأزق الأخلاقي والأيديولوجي الذي وجدوا أنفسهم فيه، وسيساعد على إسكات صوت الضمير الجماعي، والشعور براحة الضمير[٨٠].

ليس هذا فحسب، بل إن التطبيع سيساعد على إخراج اليهود الإسرائيليين من السجن الداخلي الذي يعيشون فيه (الجيتو النفسي). فقد فشلت الصهيونية في إخراج اليهود من الجيتو الذي طالما عاشوا فيه، وجلُّ ما فعلته أنها خلقت جيتو جديدًا أوسع نطاقا لكنها لم تستطع أن تحول الأمة اليهودية إلى أمة طبيعية ولا مواطنيها اليهود إلى مواطنين عاديين، ولا تزال الدولة خاضعة لاشتباك الدين والقومية، مما خلق حالة توتر دائمة في هوية الدولة، فضلاً عن الصراعات الداخلية التي تواجهها نتيجة التمايزات الإثنية والعرقية داخلها[٨١]، وهو الأمر الذي حول الجيتو إلى مفهوم نفسي أكثر منه واقعي، حيث أصبح اليهود يشعرون بالعزلة داخل دولتهم أكثر من ذي قبل، وقد عبر عن ذلك "بينيامين نتنياهو" قائلاً: "حتى إشعار آخر نحن نعيش في الشرق الأوسط في عصر الأسوار الحديدية"[٨٢]. وقد تناول الحل "يهوشواع"، أستاذ الأدب في جامعة حيفا، وحصره في التطبيع حيث قال:" إن الصراع موروث في دمنا ولا نعرف وضعًا آخر سوى الصراع... ساعدونا على التحول إلى طبيعيين... صالحونا... أقيموا سلامًا معنا وأرغمونا على إيجاد حدود تخصنا وقومية... بهذه الطريقة نساعد أنفسنا على التحول إلى أمة طبيعية"[٨٣].

خلاصة القول، إذا كان الاستيلاء على الأرض في فلسطين وتهجير اليهود إليها شرطًا لتطبيع اليهود في الفكر الصهيوني من خلال دمجهم في عملية الإنتاج، فإن مصالحة العرب والفلسطينيين هو شرط آخر في إحداث هذا التطبيع الذي فشلت الحركة الصهيونية في تحقيقه، فهو مشروع واق لإسرائيل من نزعة العداء الكامنة في نفوس أبناء الضحايا من الفلسطينيين والعرب، كما أنه حل للمأزق الأخلاقي وللضمير الجمعي الذي يخزي اليهود.

(ب) التصور العربي للتطبيع:

دون شك، ينقسم العرب في نظرتهم للتطبيع ما بين مؤيد، ومؤيد بشروط، ورافض كلية، ورغم أن أغلبية المجتمعات العربية تنحو نحو الرفض، إلا أن الفئات المرحبة بالتطبيع - سواء كليًا أو جزئيًا بشروط - تنظر إلى التطبيع نظرة براغماتية بحتة، مستندة في ذلك إلى الفكر الواقعي الذي تولد من تفاعل عدة معطيات، من أهمها أن إسرائيل تمتلك منطق القوة والسلاح[٨٤]، أما الطرف العربي فلا يمتلك سوى سلاح المنطق، كما أن البيئة الدولية لم تعد مواتية لتحقيق المطالب العربية، وبناء عليه برز مفهوم جديد في أيديولوجيا التعايش وهو مفهوم الواقعية الذي يذهب إلى الإقرار بعدم التكافؤ بين القوتين المتصارعتين، وأن الصراع مع العدو الصهيوني قد كلف الكثير دون جدوى، وأن المنطق الواقعي يدعو إلى إعادة النظر في معطيات هذا الصراع، وخاصة بعد أن أصبحت إسرائيل كيانًا موجودًا بالفعل، وانتفى الأمل في القيام بعمل قومي لحسم الصراع عسكريًا، واتجه العالم أجمع إلى خيار الشراكة من أجل السلام، وبالتالي فالصراع لم يعد قائمًا بالمعنى الاستراتيجي، ويمكن الاعتماد في حله على الحلول السلمية التي تستوجب التفاوض والاعتراف والتطبيع[٨٥].

وتقوم هذه النظرة البراغماتية - الواقعية على أربعة أسس رئيسة، تتمثل في:

- الربط بين التطبيع والازدهار الاقتصادي:

تنظر المدرسة الواقعية إلى التطبيع من منظور مصلحي - منفعي بالأساس، فهي ترى أن التطبيع سوف يؤدي بصورة أو بأخرى إلى النمو الاقتصادي في الدول العربية، فالتقدم والرخاء والتحديث سيأتي كثمرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وهي فرصة لا بد أن تُقتنص بعيدًا عن الأطروحات الفكرية والأيديولوجية حول الكرامة الوطنية والحلم القومي وغير ذلك من موروثات الماضي[٨٦].

وتتفق مع أفكار هذه المدرسة النظم السياسية الحاكمة التي تعاطت إيجابيًا مع مشروع التطبيع، والتي رأت أن عصر الصراع والتنافس قد ولى لصالح عصر يسوده التعاون من أجل التنمية المشتركة وتقاسم المنافع والمصالح في المنطقة، كما أن نهاية الصراع يعني نهاية الفقر وزوال الأزمات الاقتصادية الطاحنة، وخلق فرص العمل والاندماج في الاقتصاد العالمي الحر[٨٧].

ويؤكد على هذه الرؤية المفكر العربي "برهان غليون"، الذي يرى أن اتجاه النظم السياسية للتعاطي مع التطبيع قوامه اعتقاد هذه النظم أن التنمية الاقتصادية بالمشاركة الإسرائيلية الكاملة تشكل فرصة تاريخية وقارب النجاة الوحيد للخلاص من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفجرة في البلدان العربية[٨٨]. فالتفاعل الاقتصادي مع إسرائيل سيعمل على خلق سوق مشتركة واسعة تشكل ضرورة للتعاون مع التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى، كما ستدعم مركز المنطقة في النظام العالمي الجديد، وهو ما سينعكس على معدلات النمو في هذه البلدان، حيث سترتفع بصورة ملحوظة وستصبح جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وفي الوقت نفسه فإن التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل من شأنه أن يخفض ميزانيات الدفاع في هذه الدول والتي تبلغ ١٤٪ من مجموع الدخل القومي، حيث ستذهب هذه الأموال إلى مجالات التنمية والنمو[٨٩].

- **التطبيع ورضا الولايات المتحدة (العلاقة الثلاثية الإجبارية: العرب وإسرائيل والولايات المتحدة):**

لا يخفى على أحد أن العلاقة بين العرب والولايات المتحدة هي علاقة ثلاثية وليست ثنائية، فإسرائيل تقف حائلاً أمام تطور هذه العلاقة؛ لما لها من مكانة لدى الولايات المتحدة. ولن نخوض في أسباب هذه المكانة أو ملابسات الدعم الأمريكي لإسرائيل، فالأهم في هذا الإطار أن ندرك أن التعامل مع

الولايات المتحدة لا بد أن يمر عبر إسرائيل أولاً، فالولايات المتحدة تدعم إسرائيل بصورة شبه مطلقة، وبالتالي فعلى العرب الذين يريدون الحصول على دعم من الولايات المتحدة ألا يتعرضوا لإسرائيل، وقد مورست الكثير من الضغوط الأمريكية تجاه النظم العربية، بحيث أصبح التوجه نحو إسرائيل بالتطبيع هو وسيلة لكسب ود الولايات المتحدة، ومبررًا للحصول على المزيد من الدعم والمساعدات الأمريكية.

ويتفق "غسان سلامة"[٩٠] مع هذه الرؤية حيث يقول:" إن واشنطن تضع قدراتها الذاتية في الميزان، وعلى كل عربي يسعى لصداقتها أن يقبل بالتسوية والتطبيع مع إسرائيل، فالتسوية هي أساس للعرب ومدخل للتفاهم مع الولايات المتحدة، بحيث يستحيل على طرف عربي أن يصادق أمريكا وينتفع بحمايتها ومساعداتها دون تسوية أوضاعه مع إسرائيل"[٩١].

- الانتقال من مرحلة اكتشاف الآخر إلى التأثير الإيجابي فيه:

يتبنى هذه الرؤية أعضاء التيار الشعبي المرحبين بالتطبيع - وخاصةً النخب الثقافية - حيث ينظرون للتطبيع نظرة مختلفة، فهم يرون أنه ينقلهم من مستوى اكتشاف الآخر إلى مستوى أعلى، وهو محاولة التأثير فيه، وهذا لا يعني أن المستوى الأول يقل أهمية عن الثاني، فكلاهما يحمل في طياته أهمية، فالاكتشاف هو عنصر مهم لفهم الآخر الذي كان عدوًا بالأمس - أو ما زال - ولا يمكن فهم الإسرائيليين بدون تطبيع العلاقات معهم؛ لأن التطبيع يخلق علاقات مباشرة بين الطرفين. وهذه العلاقة المباشرة هي التي ستساعد على فهم معطيات الطرف الآخر. ناهيك عن أن هذا الفهم يمكن أن يصل بهم إلى مستوى أعلى، وهو محاولة التأثير في الآخر، باعتبار أن العلاقة بين طرفين لا بد أن

تشتمل على تأثير وتأثر، ومن ثم فالتطبيع وسيلة يمكن استغلالها للتأثير على توجهات القادة والشعب الإسرائيلي نحو الصراع ونحو الشعوب العربية بصفة عامة. وقد تبنى "مصطفى خليل" - رئيس وزراء مصر الأسبق في عهد السادات - هذا الرأي، حيث دعا المثقفين العرب لزيارة إسرائيل والتطبيع معها من أجل كسر حاجز الخوف من نوايا إسرائيل، والاتصال المباشر بقاداتها، والتعرف على أوضاعها والتعاون معها، فضلاً عن التعرف على ما يجري في عقول علمائها ومفكريها ومؤسساتها وجامعاتها، وخاصةً أن الجامعات الإسرائيلية تحتوي على ملفات كاملة لكل باحث وعالم مصري، بينما العرب لا يعرفون شيئًا عنهم[٩٢].

- ورقة الضغط الأخيرة: الربط بين التطبيع وجهود التسوية السلمية للصراع:

لأن العرب كشعب يدركون أن ورقة التطبيع هي ورقة الضغط الأخيرة في أيديهم، وأن حاجة إسرائيل للتطبيع هي أكثر من حاجتها للتسوية، فهم يجبرون الحكومات - بدرجات متفاوتة - على ربط التطبيع بمدى التقدم في حل الصراع، استنادًا إلى أن الاستمرار في عمليات التطبيع دون تحقيق شروط التسوية يفقد النظام العربي سلاحًا ضاغطًا ومهمًا.

وانطلاقًا من هذه الرؤية قادت مصر اتجاهًا عربيًا براغماتيًا فاعلاً بعد وصول نتنياهو لرئاسة الحكومة في إسرائيل، حيث طالبت بوقف ما يسمى "الهرولة" تجاه إسرائيل، وأصدر مجلس الجامعة العربية قرارًا في دورته رقم ١٠٧ عام ١٩٩٧ تضمن "تجميد العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل، باعتبار ذلك ضرورة سياسية ما دامت إسرائيل مستمرة في سياسة العدوان والاستيطان"[٩٣].

أما على المستوى الفلسطيني فلا يمكن قبول مبدأ التطبيع المجاني أو التطبيع بلا مقابل؛ لأن في ذلك خسارة للقضية الفلسطينية، فالفلسطينيون يمكن أن يقيموا علاقات طبيعية مع إسرائيل بشرط إنهاء الاحتلال. ويعبر عن ذلك "نهاد أبو غوش" - الإعلامي وعضو مجلس نقابة الصحفيين الفلسطينيين - قائلاً: "نحن ندرك أن منهم في الطرف الآخر بشرًا مثلنا بينهم كتاب وشعراء وفنانون، وأناس يحبون الطبيعة ويعملون لحماية البيئة، وآخرون يشفقون على الحيوانات ويحترمون الوقت والعمل، وربما يشترك بعضنا مع بعضهم في الإعجاب بفيلم سينمائي أو تشجيع فريق رياضي، ولكن معادلة العلاقة معهم تبقى مختلة، ولا يمكن اعتدالها طالما بقي الاحتلال، ولذلك أرى أن الموقف من الاحتلال والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني هما معيار أي علاقة"[٩٤].

وهناك توجه آخر في هذا السياق، وهو استخدام ورقة التطبيع بصورة عكسية، أي التعاطي مع التطبيع بالشكل الذي يجعل إسرائيل تتنازل عن مواقفها المتجمدة والمتشددة إزاء عملية السلام، وتستند هذه الرؤية إلى تصور مفاده أن التعاطي مع التطبيع سوف يشعر الإسرائيليون بأهميته إذا ما تم تهديده، وربما تحاول الحفاظ عليه لحماية مصالحها، وهو الأمر الذي يمكن أن تستغله البلدان العربية لاحقًا للدفع بتسوية الصراع.

ورغم ما لهذا التوجه من حجج تؤيده إلا أننا نتحفظ عليه؛ لأن هذا الإجراء غير مأمون العواقب، فكما سترتبط إسرائيل بمصالح مع العرب سيرتبط العرب بمصالح معها، وهو الأمر الذي سيصعب معه التهديد بالانسحاب؛ لأن في ذلك خسارة أكيدة للعرب أيضًا، كما أن إسرائيل لديها القدرة على تعظيم استفادتها من التطبيع، والحد من استفادة العرب من ثماره، مما سيؤدي إلى تكريس وضع الهيمنة إن عاجلاً أو آجلاً.

خلاصة القول، يختلف التصور الإسرائيلي للتطبيع عن التصور العربي، فالعرب لا يعتبرون التطبيع هدفًا في حد ذاته، كما أنهم لا يتعاملون معه على أنه استراتيجية عربية موجهة نحو إسرائيل، والأصوات التي بدأت تتواجد لمساندة التطبيع لا تزال أصواتًا خافتة، وتقوم على نظرة براغماتية واضحة، فالعرب ليسوا في حاجة إلى التطبيع، وإنما ينظرون إليه باعتباره يمكن أن يحقق لهم بعض المصالح، ولولا الضغط الأمريكي على الدول العربية لإدخال التطبيع في معادلة الصراع، لما احتاج العرب هذا التطبيع كي تكتمل مسيرتهم أو يتأكد وجودهم، ولذلك فالتطبيع بالنسبة لهم هو وسيلة لهدف أكبر وهو تسوية الصراع، وبالتالي لا يمكن فصله عن سياقه الأكبر وهو جهود حل الصراع.

أما إسرائيل فهي تأتي على العكس من ذلك، فهي تحمل التطبيع كآلية أكثر مما يحتمل، فالتطبيع تحول في الفكر الإسرائيلي من مجرد آلية اختيارية يمكن أن تساهم في حل الصراع، إلى هدف موحد وضروري لا بد من تحقيقه. فهو ليس مجرد ترف في بروتوكولات العلاقات العامة أو إقامة علاقات تجارية أو إنشاء سفارات فحسب، وإنما هو مشروع استراتيجي عميق الأبعاد تحدده طبيعة هذه الدولة وظروف نشأتها.

وبناء عليه، فالحاجة الإسرائيلية للتطبيع تفوق حاجتها لحل الصراع؛ لأن التطبيع يمثل شهادة إثبات لانتمائها لهذه المنطقة، كما يخرجها من عزلتها التي لن تستطيع التعاطي معها كثيرًا[٩٥].

٢ - الممانعة المجتمعية (المقاومة العربية الشعبية للتطبيع):

إن ما يمثل فرضًا على الحكومات وقيدًا عليها، ليس بالضرورة أن تقبل به المجتمعات، لذلك فإن امتثلت النخب السياسية لشرط التطبيع، فإن الشعوب العربية على اختلافها لن تقبل به، بسبب وجود ثلاثة أنواع من القيود:

(أ) القيد الأخلاقي المجتمعي (التطبيع مصطلح سيئ السمعة):

ينظر المجتمع العربي إلى التطبيع باعتباره مصطلحًا سيئ السمعة، فهو مصطلح يحمل من الصفات السلبية ما يفوق سماته الإيجابية، فقد ارتبط مصطلح "التطبيع" لدى العرب بالمحاولات الإسرائيلية لاستخدامه وإدخاله في المصطلحات العربية، وذلك منذ بدء العملية التفاوضية وتحديدًا في أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية إبان مرحلة كامب ديفيد الأولى في النصف الثاني من السبعينيات.

وبصفة عامة، فإن الاتجاه العربي الرافض للتطبيع مع إسرائيل والداعي إلى مقاومته يرى أن لفظ "التطبيع" يحمل في حد ذاته نوعًا من الخلط المتعمد لا يتماشى مع الحقائق التاريخية للصراع العربي الإسرائيلي، فلم تكن هناك علاقة تربط بين الطرفين لكي يتم العودة إليها، فإسرائيل كيان مصطنع ومستحدث لم يكن له وجود، وبالتالي فاستخدام هذا المصطلح هو بمثابة إسقاط مزيف على مفهوم مختلف؛ لأنه لا يعبر عن الواقع الذي يعتبر أقرب إلى التطويع والهيمنة الإسرائيلية من إعادة إحياء علاقات لم تكن موجودة يومًا[٩٦]. ولذلك تحفظت بعض الكتابات العربية المناهضة للتطبيع على هذا المصطلح، وربطته برغبة إسرائيل في الهيمنة على مقدرات المنطقة.

ونظرًا لكثافة الدلالات التي ينطوي عليها مفهوم "التطبيع"، فقد أثار ضجة سياسية وثقافية في ساحة الوجدان العربي، بحيث ظهرت تيارات ترفضه جملةً وتفصيلًا، وأصبح يُشبَّه بمصطلحات سلبية مثل "الكفر" و"الإلحاد" عند بعض العامة، كما نظرت إليه المجتمعات العربية باعتباره مرادفًا للاستسلام والخضوع والهزيمة. ويعبر عن هذا المعنى "علي حتر"[٩٧]، الذي أكد أن التطبيع هو الترجمة العملية والتطبيق الفعلي للاستسلام الكامل بقبول نتائج الهزيمة والخضوع لها والخنوع أمامها، والتعامل معها على أساس أنها واقع

غير قابل للتغير، وبالتالي فإن إقامة علاقات شكلية تبدو في ظاهرها طبيعية مع العدو الصهيوني الذي أوقع الهزيمة بالعرب، هي في جوهرها علاقة بين هازم ومهزوم[٩٨].

وقد وضعت الشعوب العربية تعريفًا شبه متفق عليه للتطبيع وهو: "كل فكر أو قول أو فعل يؤدي إلى إزالة حالة العداء مع المحتل الصهيوني الدخيل، سواء كان خضوعًا للأمر الواقع أو اقتناعًا به، ويضفي على وجوده أي شكل من أشكال الشرعية على الأرض التي اغتصبها"[٩٩]. وانطلاقًا من هذا التعريف قاطعت الشعوب العربية أي شكل من الأشكال السابقة المعبرة عن التطبيع، وأصبح هناك عقد عرفي غير مكتوب يلزم أفراد المجتمع بشكل غير مباشر بالالتزام به، أي إن هذه الشعوب قد خلقت ما يمكن أن يطلق عليه "ميثاق شرف عربي". هذا الميثاق بمثابة التزام أخلاقي وحدود جماهيرية للتعامل مع إسرائيل، كما خلقت الشعوب العربية بيئة نفسية وثقافية واجتماعية مناهضة للتطبيع. هذه البيئة مثلت قيدًا أخلاقيًا ونفسيًا وقوميًا على من يرغبون بالتطبيع، فأصبح منهم من لا يعلن عن رغبته خوفًا من الخروج عن النهج الجمعي، كما اضطر البعض الآخر إلى التوقف عن الدعوة للتطبيع وخاصةً بعد الهجوم المجتمعي الذي تعرضوا له[١٠٠].

خلاصة القول، لقد تحول التطبيع إلى مصطلح سلبي مرفوض اجتماعيًا، بحيث لحقت به تحفظات عدة، جعلت البعد عنه بمثابة مكسب اجتماعي والتقرب إليه بمثابة خسارة مجتمعية. وليس أدل على ذلك من قيام العرب بنشر قوائم بأسماء الشركات والأشخاص الذين لهم نشاطات تطبيعية مع إسرائيل، أُطلق عليها "القوائم السوداء"[١٠١]. وكذلك قيام الناخبين الأردنيين بمعاقبة مرشح لمجلس النواب في انتخابات عام ١٩٩٧ أدار حملته الانتخابية بصفته "مرشح السلام" في إحدى دوائر عمّان، حيث تعرض لهزيمة ساحقة ولم يحصل إلا

على بضع عشرات من الأصوات على الرغم من ضخامة الدعاية والأموال التي أنفقها خلال حملته الانتخابية[١٠٢]. وفي عام ٢٠١٢ هددت عشيرة العبيدات بالأردن بالتبرؤ من ابنها "وليد" في حال قبل تمثيل بلاده لدى إسرائيل بعد شغور هذا المقعد لأكثر من عامين، وهو الأمر الذي يدل على أن المشاركة في أي حوار مع إسرائيل حتى لو تم في إطار رسمي، ليس مقبولاً بعد من الأردنيين[١٠٣]. وكذلك الهجوم الذي تعرض له مفتي الديار المصرية الشيخ "علي جمعة" إثر زيارته للقدس المحتلة في إبريل عام ٢٠١٢ وصلاته بالمسجد الأقصى،حيث استنكرت الأوساط الشعبية المصرية والعربية كافة هذه الزيارة، وطالبت بإقالته من منصبه؛ لأنه من المعروف أن من يدخل القدس يحصل على تأشيرة إسرائيلية،وهو ما يعني قيامه بالتطبيع مع إسرائيل[١٠٤].

(ب) القيد الفكري والنفسي (الضمير الجمعي العربي يرفض التطبيع):

بجانب كون "التطبيع" مصطلحًا سيئ السمعة على المستوى الإدراكي، فهو أيضًا غير مقبول على المستويين الفكري والشعوري، وذلك لسببين:

١- **التناقض بين الشعور بالقومية العربية والتطبيع**: حيث يرتبط التطبيع على المستوى الشعبي بعلاقة طردية مع جهود حل الصراع، وبعلاقة عكسية مع الجمود الإسرائيلي والممارسات الصهيونية، فالمجتمعات العربية لا تزال غير قادرة على الفصل بين التطبيع وبين جهود حل الصراع، فالعرب رغم اختلافاتهم لا يزالون يرون أنهم أمة واحدة، وبالتالي فالقضية الفلسطينية هي قضية عربية بالأساس، ولا يجوز المتاجرة بها في ظل الممارسات الإسرائيلية العنيفة وغير المقبولة[١٠٥].

إن شعور الشعوب العربية الداخلي بالقومية العربية يتناقض مع إحداث تقدم على المستوى التطبيعي، أو حتى تقدم على المستوى النفسي لقبول

إسرائيل، فالتطبيع في الفكر والوجدان العربي يعني توفير كل مقومات الحياة الطبيعية لجسم غريب زرعته القوى الغربية في المنطقة، والمشروع الصهيوني هو نقيض وجودي للمشروع القومي العربي وستبقى مهمته منع الحضور العربي الفاعل والإبقاء على الأمة العربية مقيدة وغير فاعلة[١٠٦].

٢- **الذاكرة العربية الحاضرة والمشاعر السلبية المتأججة**: الذاكرة الجماعية العربية تختزن في ثناياها رفضًا مطلقًا لهذا الكيان الإسرائيلي، وترى في إسرائيل عدوًا يستهدف الوجود الحضاري للأمة العربية، بما أحدثه هذا الوجود من تعطيل للمسيرة الحضارية لهذه الأمة عبر احتلال أراضيها، وإقامة إسرائيل في قلب دائرتها الحضارية والجغرافية، واستنزاف طاقاتها وثرواتها، وإثارة ما يمكن أن يُثار من خلافات طائفية داخل الجسم العربي القومي، بل تنطوي الذاكرة العربية على اعتبار إسرائيل امتدادًا عضويًا للقوى الاستعمارية قديمًا، وامتدادًا للمركز الغربي بقواه العسكرية والاقتصادية الذي يستهدف هذا المحيط العربي بشل قدرته على تحقيق حلمه القومي والوحدوي[١٠٧]. هذا فضلاً عن الممارسات الإسرائيلية التي ولدت ألمًا شعبيًا لا يمكن تجاهله ومشاعر سلبية يصعب تخطيها. وبناء عليه، كان هناك رفض عفوي من المواطن العربي، للتسليم والاقتناع بوجود الحركة الصهيونية؛ وذلك لدوافع حضارية وقومية، ولقبول التعايش مع إسرائيل لأسباب نفسية ووجدانية[١٠٨]، ولهذه الحدة الشديدة في الرفض ما يبررها في الضمير الجمعي العربي المشترك، الذي لا يستطيع تقبل إدخال كيان غريب على النسيج الثقافي والحضاري والسياسي للمنطقة، وشرْعَنة وجوده، ولا يستطيع تناسي الماضي[١٠٩].

(ج) القيد العقلي - المَصْلحي (العقل الجمعي العربي مناهض للتطبيع):

يرفض جانب من العقل الجمعي العربي التطبيع لأسباب عقلية براغماتية مَصْلحية، وذلك على مستويين:

١- **المستوى الاقتصادي**:حيث يرى بعض العرب أن هذا المشروع أداة للاختراق الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية على الموارد العربية، فالمشروع الشرق أوسطي الذي يُعد بمثابة آلية تنفيذية للتطبيع الاقتصادي، يهدف إلى دمج إسرائيل في المنطقة وإنعاش اقتصادها، اعتمادًا على السوق العربية الواسعة، والاستفادة من إمكانيات التمويل العربية لمشاريع مشتركة تفيد إسرائيل في المقام الأول، مثل: مشاريع تحلية مياه البحر، ومقاومة التصحر[١١٠]، كما سيعود بالسلب على عملية النمو في البلدان العربية؛ لأنه يكرس تخصص الاقتصاد العربي بنشاطات اقتصادية ليس لها مستقبل في النمو، في حين يتخصص الاقتصاد الإسرائيلي بالصناعات ذات إمكانيات النمو العالية.

وبناء عليه يرى أنصار هذا التيار أن التطبيع الاقتصادي يشكل خطوة نحو الاختراق الإسرائيلي للمجتمعات العربية وتهديدًا لاستقلالها وسيادتها؛ لأن الاندماج الإسرائيلي في المنطقة لن يكون اندماجًا عاديًا أو طبيعيًا وإنما اندماجًا مهيمنًا؛ نظرًا لقوته وتحالفاته مع الاقتصاد العالمي والدول الكبرى، وهو الأمر الذي يعمق من تبعية الاقتصاديات العربية لمنظومة الاقتصاد العالمي.

٢- **المستوى الثقافي والاجتماعي**: حيث ترى الشعوب العربية في التطبيع - وخاصة الثقافي - تهديدًا مباشرًا للثقافة العربية؛ لأنه يساهم في تزييف الوعي وإعادة صياغته على نحو يخدم إدامة الاحتلال واستساغة الظلم، وذلك بإعادة صياغة مقوماته ومنطلقاته الفكرية والعقدية، وبلورتها لتتواءم مع طبيعة المرحلة الراهنة والمستقبلية القائمة على السلام بين العرب وإسرائيل، ومنطلقاتها. كما أنه يؤثر في منظومة الإدراك، من خلال التربية والإعلام والثقافة، وذلك عن طريق غرس مفاهيم جديدة تقوم على فكرة قبول إسرائيل، وهي المفاهيم التي تهدد الهوية العربية وتفكك مفهوم "العروبة"، الذي يقف سدًا ثقافيًا مانعًا يحول دون تحقيق إسرائيل لأهدافها، والتي يتمثل أهمها في ترسيخ

الوجود الإسرائيلي في المنطقة وخلق أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط،وهي لن تتحقق في مجملها إلا بالقضاء على المكون الثقافي الممانع داخل الوطن العربي، سواء ما يتعلق بالثقافة أو بالدين[١١١]. كما ينبع رفض العرب أيضًا للتطبيع من كونه يستهدف إحداث تغيير ثقافي على الجانب العربي فقط، بينما تحتفظ إسرائيل بمنظومتها القيمية بكل أبعادها العنصرية والعدوانية[١١٢].

٣- عدم توافر كامل شروط نجاح آلية التطبيع:

تحدثنا من قبل عن أن هناك شروطًا تساعد على إنجاح العملية التطبيعية، وبمحاولة تطبيق هذه الشروط على الحالة العربية الإسرائيلية نجد معظمها غير متوافر؛ فبالنسبة للشرط الأول، وهو الشرط القانوني المتمثل في الاعتراف الدولي، يمكن القول: إنه تحقق جزئيًا، فالدول العربية اعترفت رسميًا بإسرائيل تحت ضغوط عمليات التسوية، لكنها لم تعترف بمشروعية وجود إسرائيل، وهناك فرق بين الاعترافين؛ فالاعتراف بالدولة هو اعتراف قانوني، لكن الاعتراف بشرعية الوجود هو اعتراف نفسي وإدراكي، فما تحقق هو الاعتراف على المستوى القانوني، إلا أن الاعتراف النفسي لم يتحقق، ولذلك لم تشارك الشعوب العربية في جهود التطبيع بالرغم من مشاركة حكوماتها.

هذا بالنسبة للشرط الأول، أما بالنسبة لباقي الشروط فجميعها لم يتحقق، فالشرط الثاني المتمثل في حرية الاختيار لا ينطبق على العرب، فالشعوب العربية تنظر إلى التطبيع باعتباره مشروعًا مُملى ومطروحًا عليهم من الخارج، وليس نابعًا من وعيهم الداخلي، وخاصةً بعد أن أصبح التطبيع بمثابة إثبات لحسن النية العربي، لا بد من تقديمه قبل الدخول في مفاوضات لتسوية الصراع. وهو الأمر الذي جعل الشعوب العربية تشعر أنها منفعلة بمشروع

سياسي مُمَثَّـل يتعلق بمستقبلها الحضاري، ويرتبط بواقعها الاقتصادي والسياسي في الوقت الحاضر، دون أن يكون لها دور في تحديد هذا المشروع وصياغته، وهو المشروع الذي سيصيب مختلف جوانب الحياة العربية من الهوية والاقتصاد والنظام التعليمي والنسق العقدي ومؤسسات النظام الإقليمي العربي.

وقد ترتب على هذا الشعور تكوين صورة ذهنية سلبية لمفهوم "التطبيع"، بحيث أدركه العرب بشكل سلبي وانتشرت الكتابات العربية التي تحذر من خطر التطبيع على الأمة العربية، وخاصةً في الجانبين الاقتصادي والثقافي، وثبت في وعي الإنسان العربي العادي أن التطبيع ما هو إلا وسيلة اختراق حديثة للمجتمعات العربية، مما دفع الشعوب العربية لرفض التطبيع. وهذا يعني عدم توفر الشرط الثالث الإدراكي، المتمثل في الشعور بوجود مصلحة حقيقية يمكن أن تتحقق من ورائه.

وعدم توفر الشرطين الثاني والثالث يقودنا مباشرة إلى عدم توفر الشرط الرابع، المتمثل في القبول النفسي، فالمجتمعات العربية لا تزال ترفض التعامل مع إسرائيل، وترى أن المدعمين لمشروع التطبيع هم خونة للقضية الفلسطينية وللقومية العربية، ولا تزال المشاعر السلبية تسيطر على الشعوب العربية تجاه إسرائيل، وتزداد هذه المشاعر مع استمرار الموقف الإسرائيلي الجامد في المفاوضات، وتكرار الممارسات الإسرائيلية العنصرية غير المقبولة.

أما الشرط الخامس والمتمثل في اختيار التوقيت الأمثل للتطبيع، والذي غالبًا ما يتطلب فترة زمنية لتضميد الجراح، لم يتحقق؛ فإسرائيل أرادت أن تختصر الوقت وأن تصل إلى أهدافها في أقصر فترة ممكنة، وبناء عليه لم تنتظر حتى تهدأ الأوضاع النفسية في بلدان العالم العربي حتى إنها أجبرت مصر على البدء في الجهود التطبيعية قبل الجلاء عن سيناء، وبالتالي تعاملت

إسرائيل مع التطبيع بشكل عملي براغماتي بحت، لم تراع فيه البعد النفسي، ولم تلق بالاً لأهمية اختيار التوقيت الملائم للبدء في التطبيع، ولذلك ظل السلام المصري باردًا، والأردني فاترًا، أما بالنسبة للحالة الفلسطينية فالتطبيع ابتداء لا يستقيم مع الاحتلال؛ لأن التطبيع هو بمثابة مبارزة بين ندين، وهو يفترض انتهاء العلاقة التناحرية بين أطراف الصراع، وهذا لم يحدث على الجبهة الفلسطينية، لذلك فتوقيت بدء التطبيع مع فلسطين ملائم لإسرائيل باعتبارها الطرف الأقوى في المعادلة الصراعية، وغير ملائم البتة للطرف الفلسطيني الأضعف في المعادلة ذاتها.

وأخيرًا نأتي للشرط السادس والأخير وهو الشرط الموضوعي، والذي يعتبر مكملاً للشرط السابق، فهو أيضًا لم يتحقق، فالتطبيع كان لابد أن يتم بعد القضاء على أسباب الصراع كافة؛ لأن بدء التطبيع قبل القضاء على أسباب الصراع يُعد بمثابة تكريس للوضع الراهن الذي هو مرفوض من قبل العرب، وما حدث على أرض الواقع هو أن إسرائيل أجبرت الدول العربية على تقبلها رسميًا، وعلى إقامة علاقات معها قبل انتهاء الصراع رسميًا.

إن إسرائيل لم تدرك الرابطة التي صاغتها الشعوب العربية والتي تجمع بين التطبيع وبين جهود تسوية الصراع وتضعهما في سلة واحدة. إنها لم تتوقع أن تصطدم بهذا الجدار الشعبي الرافض لها، وتوقعت أنه بالتطبيع سينهار هذا الجدار تدريجيًا، لكن ما حدث هو العكس، فالجهود التطبيعية على المستوى الرسمي لم يواكبها جهود مماثلة على المستوى الشعبي، وذلك لأن الصراع لم يُحَلّ، وأسباب الصراع الحقيقية ما زالت كامنة، وحتى الدول التي أنهت صراعها رسميًا مع إسرائيل باتفاقيات سلام مثل مصر والأردن لم تستطع شعوبها أن تتغاضى عما يحدث في جبهات الصراع العربية الأخرى.

الخـاتمة

تُعدُ قضية التطبيع واحدة من أكثر القضايا الشائكة والمختلف عليها في العالم العربي، حيث دار جدل واسع بين مثقفين ودارسين وباحثين عرب حول هذه القضية، بعضهم كان مؤيدًا لها، والبعض الآخر كان رافضًا، وكل من الفريقين كانت له حججه التي تؤيد وجهة نظره وتدحض وجهة نظر الطرف الآخر. وقد تناولت كثير من الكتابات العربية هذا الجدل، سواء بصورة تحليلية أو نقدية. وفي خضم هذا السجال أتت هذه الدراسة لتتناول التطبيع من منظور مختلف، ليس بهدف تأييد إحدى وجهتي النظر السابق الإشارة إليهما، وإنما بهدف تقييم آلية التطبيع في حد ذاتها، والوقوف على مدى فاعليتها في حل الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة كلية مفادها أنه بالرغم من نجاح هذه الآلية في حل بعض الصراعات التي اندلعت عبر التاريخ الإنساني، إلا أنها لم تنجح في حالة الصراع العربي الإسرائيلي، فقد تم تفريغها من محتواها ولم تؤدِّ إلى تضييق الفجوة النفسية والوجدانية بين الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي كما كان مقررًا لها، ولم تستطع أن تبني جذور الثقة بين المجتمعين، ولا يزال حاجزًا ضخمًا من الرفض النفسي والمشاعر السلبية يفصل بينهما، ويرجع ذلك في الأساس إلى أسلوب تطبيقها، وإلى عدم مواءمة الظروف المحيطة بالعملية التطبيعية وعدم تحقق شروط إنجاحها، كما أن السياق الذي ولدت فيه جهود العملية التطبيعية يختلف عن السياق الذي نجحت فيه الجهود ذاتها في بلدان ودول أخرى، وهو الأمر الذي يدل على أن الصراع العربي الإسرائيلي هو صراع له خصوصية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها. وأية محاولة لإغفال هذه الخصوصية ستؤدي - إن عاجلاً أو آجلاً - إلى تجميد الصراع وإلى فشل الآليات كافة، النفسية منها وغير النفسية.

وبجانب هذه النتيجة الكلية، توصلت الدراسة أيضًا لعدد من النتائج الجزئية منها:

• أن التطبيع بين العرب وإسرائيل في واقعه الفعلي هو تطبيع بارد - إلى حد كبير - ربما يرضي العقل، لكنه لا يرضي الروح أو النفس، ويؤكد ذلك الشكوى المتكررة من إسرائيل بأن التطبيع مع الدول العربية لا يزال في حدوده الدنيا، ومن المتوقع أن يظل التطبيع متأرجحًا بين الصعود والهبوط على حسب مسار التسوية السلمية، ومن المتوقع أيضًا أن تظل القومية العربية هي العامل الأكثر تأثيرًا على مسار الصراع.

• رغم تقدم جهود التسوية على المستوى الرسمي العربي إلا أن الشعوب العربية لا تزال ترفض التطبيع مع إسرائيل نتيجة لمشاعر الكراهية التي تُكِنها لها من جراء ممارساتها على أرض الواقع، وسلوكياتها على مائدة المفاوضات، كما أن الذاكرة العربية حاضرة بما تحتويه من آلام ومحن تعرضت لها الشعوب العربية نتيجة الوجود الإسرائيلي، ومن ثم فالتسامح والنسيان هما أمران بعيدا المنال؛ لأن معنى ذلك إدارة الظَّهر لكل التضحيات، وغض الطرف عن قوافل الشهداء ومعاني النضال والبطولة، لذلك فتغيير صفحات من هذه الذاكرة لن يتأتى إلا بوضع صفحات جديدة لممارسات إسرائيلية مختلفة لا تقوم على العنف والظلم، وإنما على العدل والإنصاف.

• العامل النفسي لا يتشكل في فراغ، وإنما تساهم الأسباب الحقيقية للصراع في بروزه وتصاعده، وبدون حل هذه الأسباب يصبح من الصعوبة بمكان الحديث عن دور للآليات النفسية في حله، وهذا معناه أن آلية التطبيع لا يمكن أن تساهم بصورة فاعلة في حل الصراع إلا إذا تم القضاء على مَواطن الاختلاف وتسوية القضايا المتصارَع بشأنها،أما توقع مساهمة هذه الآلية في حل الصراع دون تسوية القضايا العالقة فهو وهم لا يستقيم مع الخبرات التاريخية.

• إن حل الصراع العربي الإسرائيلي - مثله مثل الصراعات الدولية الأخرى كافة - يحدث في بيئة نفسية لا يمكن القفز فوقها أو تغييرها بين عشية وضحاها، فلا توجد عصا سحرية تجعل أية بيئة نفسية مواتية لتحقيق قفزات سريعة في مجال تقبل الطرف الآخر، أو بدء علاقات تعاونية معه، وإنما لا بد أن تُبذل جهود من أجل تحييد المشاعر الإنسانية السلبية وتوليد مشاعر إنسانية جديدة يغلب عليها الطابع الإيجابي. هذه الجهود لابد أن تبذل من كلا الطرفين، وإلا تحول طرف إلى وضع الهيمنة والآخر إلى وضع الإملاء. وهنا لا نكون إزاء حل الصراع بصورة عادلة، وإنما إنهائه بصورة تعكس موازين القوى.

خلاصة القول، تؤثر العوامل النفسية بصورة كبيرة على جهود حل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تقف عائقا أمام حله، كما تعمل على إفشال الآليات التي من شأنها أن تقلص الفجوة النفسية بين طرفي الصراع، وربما يرجع السبب الرئيس لذلك في كون هذه الآليات - النفسية - لا تتعامل مع حكومات فحسب، وإنما تتعامل مع شعوب تتأثر بكل ما يدور حولها وتتفاعل معه، ولذلك فحل الصراع لن يتأتى بإغفال ما لهذه الشعوب من دور في المبادرة بالحل، أو حتى في استيعاب ما يُطرح عليها من حلول.

ومما لا شك فيه أن الواقع الجديد الذي فرضته ثورات الربيع العربي سيكون له تأثير على مسار الصراع، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، ومن المتوقع أن تزداد القيود الشعبية على الحكومات العربية بعد أن تحررت الشعوب من ثقافة الاستسلام والخضوع، وباتت تعبر عما يدور في خلجاتها بصوت مسموع، وهو الأمر الذي ينذر بدور شعبي أكثر فاعلية في قضايا عدة من بينها التطبيع.

الهوامش

(١) توفيق أبو بكر، المثقفون العرب والاستمالة السياسية، عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص٨٣.

(٢) عادل عبد الغفار خليل، الإعلام والرأي العام: دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣، ص١٨٣.

(٣) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص٥٢.

(٤) إحسان الهندي، قوانين الاحتلال الحربي، دمشق: دار النفائس، ١٩٧١، ص٣٢.

(٥) غسان حمدان، التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، بيروت: دار الأمان، ١٩٨٩، ص٩٠-٩٥.

(٦) سعيد يقين داود، التطبيع بين المفهوم والممارسة، رسالة ماجستير ،فلسطين: جامعة برزيت، ٢٠٠٢، ص١٢-١٣.

(٧) غازي حسن صباريني، الوجيز في القانون الدولي العام، عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٢، ص١٢٥.

(٨) برهان زريق، "التطبيع يتماهى مع التطويع والتغريب والتفريق"، الفكر العربي، عدد ٨٥ و٨٦، صيف وخريف ١٩٩٦، ص٦٧.

(٩) من أبرز الأمثلة على ذلك أنه بالرغم من توقيع الولايات المتحدة وفيتنام لاتفاق أنهى حالة الحرب بينهما تم التوصل إليه في باريس عام ١٩٧٣، وتضمن جلاء القوات الأمريكية عن فيتنام، إلا أن التطبيع بين البلدين لم يبدأ بينهما إلا بعد انقضاء ثلاثين عامًا على إنهاء حالة الحرب، انظر:عبد العزيز العجيزي، "التسوية السياسية والعسكرية لحرب فيتنام"، السياسة الدولية، عدد ١١٧، يناير ١٩٧٤، ص١١٤.

(10)Yehudith Auerbach, "The Role of Forgiveness in Reconciliation", in: Yaacov Bar - Simon - Tov (ed.), From Conflict Resolution to Reconciliation, New York: Oxford University Press,2004, pp.173.

(11)Trudy Govier, Forgiveness and Revenge, London: Routledge, 2002, p.109.

(١٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

John Moolakkattu, "Forgiveness and Conflict Resolution", www.gvpwardha.in/webpages/peace/12.pdf.

(١٣) إسماعيل قطريب، التطبيع: الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتحاربة، دمشق: دار الأنصار، ١٩٩٧، ص٥١-٥٢.

(١٤) جدير بالذكر أننا في هذا الجزء سنتناول - بشكل مختصر - التوجه العربي العام نحو التطبيع انطلاقا من الخبرة الواقعية، ولن نتناول شكل التطبيع في كل بلد من البلدان العربية على حدة، وإنما ستضرب بعض الأمثلة على العلاقات التطبيعية بين بعض الدول العربية وإسرائيل، للوقوف على مسار التطبيع، وسيتم التركيز بصورة خاصة على مصر والأردن باعتبارهما الدولتين اللتين أنهيتا الصراع رسميًا مع إسرائيل.

(١٥) جوزيف مغيزل، "المقاطعة العربية والقانون الدولي"، سلسلة دراسات فلسطينية، عدد ٢٨، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨، ص٥٦.

(١٦) محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الغني، قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٣، ص٩٩-١١٠.

(١٧) عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨، ص٣٥.

(١٨) حيث اختصرت الآجال المحددة للتطبيع وفق المعاهدة التي حددت فترة ستة شهور لبدء المفاوضات، فأنجزت الحكومتان تسع اتفاقيات للتطبيع قبل مضي هذه المدة.

(١٩) حازم هاشم، المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص٢١-٢٢.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل انظر:

Farooq Mitha, Esq,"The Jordanian - Israeli Relationship: The Reality of Cooperation", Middle East Policy, Vol. XVII, No. 2, Summer 2010, pp.105-126.

(٢١) مثل الاختلاف حول تفسير بعض أحكام المعاهدة، أو الحوادث الأمنية مثل حادث إطلاق أحد الجنود الأردنيين النار عام ١٩٩٧ على حافلة، مما أدى إلى مقتل سبع إسرائيليات.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول رؤية الإسرائيليين للسلام مع الأردن انظر:

Joseph Nevo, "Jordan - Israel Relations: A "Lukewarm" Peace", in: Edwin G.Corr, Joseph Ginat, Shaul M. Gabbay(Eds.), The Search for Israeli - Arab Peace: Learning from The Past and Building Trust, United Kingdom: Sussex Academic Press, 2007, pp.136-143.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

Gad G. Gilbar, Onn Winckler, "The Economic Dividends of Egypt and Jordan from Peace Agreements with Israel", in: Edwin G.Corr, Joseph Ginat, Shaul M. Gabbay(Eds.), Op Cit., pp. 66-70.

(٢٤) ودودة بدران، "السياسة الخارجية المصرية وإشكاليات السلام المصري الإسرائيلي"، في: عبد المنعم المشاط (محرر)، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية في الفترة من ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٤، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥، ص١١-١٦.

(٢٥) في المقابل فإن عدد المصريين الذين يقومون بزيارة إسرائيل ضئيل للغاية، ولا يُقبل المصريون بصفة عامة على زيارة إسرائيل، سواء لأغراض سياحية أو غير سياحية.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر: جلال أحمد أمين، "الانفتاح الاقتصادي على إسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصري"، قضايا عربية، عدد ٧، يوليو ١٩٨٠، ص١٧.

(٢٧) "اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٧، عدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦، ص٢٠٩-٢١٢.

(٢٨) أحمد تهامي عبد الحي، "قناة البحرين: الأبعاد البيئية والاقتصادية والاستراتيجية"، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٥، نوفمبر ٢٠٠٢، ص١٦٥.

(٢٩) هي مادة أولية كيميائية تدخل في كثير من الصناعات ذات الصلة بالزراعة والاتصالات.

(٣٠) عادي اشترانفرج، "التصدير خارج الحدود"، مختارات إسرائيلية، عدد ٦١، يناير ٢٠٠٠، ص٥٥.

(٣١) إبراهيم البحراوي،" استراتيجية الاختراق الفكري الصهيوني في إطار المعاهدة المصرية - الإسرائيلية"، شؤون فلسطينية، عدد ١٨٤، يوليو ١٩٨٨، ص٢٨-٢٩.

(٣٢) حازم هاشم، مرجع سابق، ص٢٣٠-٢٣٧.

(٣٣) مصطفى بكري، "تنفيذا لمبادرة كولن باول: خطة أمركة الخطاب الديني للمسلمين"، الأسبوع، ٢٠٠٣/١/١٢.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

Moises F. Salinas, Planting hatred Sowing Pain: The Psychology of the Israeli - Palestinian Conflict, London: Westport, CT: Praeger Publishers, 2007, pp.103-108.

(٣٥) محسن عوض، ممدوح سالم، أحمد عبيد، مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص١٦٩.

(٣٦) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية،دمشق: اتحاد الكتاب العرب،٢٠٠٥، ص٤٦-٥٣.

(٣٧) جدير بالذكر أنه بالرغم من دخول الدول العربية مسار التطبيع - كما أسلفنا - إلا أن هذا المسار كان متعرجًا في كثير من الأحيان، حيث تخللت هذا المسار دعوات بمحاولة إحياء المقاطعة العربية، وخاصة مع تولي نتنياهو السلطة وعرقلته جهود

التسوية كافة، وتحت الضغط الشعبي قرر مجلس الجامعة العربية في ٣١ مارس ١٩٩٧ إيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل، وإيقاف التعامل معها، بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات، وكذلك تعليق المشاركة العربية في المفاوضات، واستمرار التزام المقاطعة من الدرجة الأولى، وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام الشامل والعادل، كما أصدر مؤتمر القمة العربية في دورة انعقاده في الأردن قراره رقم ٢٠٢، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠١، بشأن تفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل، ومقاومة التغلغل الإسرائيلي في المنطقة.

(٣٨) مثل الكاتب المسرحي المصري "علي سالم" الذي أكد أن زيارته لإسرائيل كان هدفها تأليف كتاب يجيب على سؤالين: من هم هؤلاء القوم، وماذا يفعلون؟ انظر: علي سالم، رحلة إلى إسرائيل، القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ١٩٩٦، ص٨.

(٣٩) مثل "تحسين بشير"(المتحدث السابق باسم رئاسة الجمهورية في مصر) الذي أكد أن التطبيع كان تكتيكا مصريًا لإشعار إسرائيل والشعب الإسرائيلي بأنه من الممكن الوصول إلى حالة سلام مع مصر، وهو عامل مساعد ومفيد في تغيير اتجاهات إسرائيل.

(٤٠) مثل الأديب والمفكر المصري "توفيق الحكيم" الذي رأى أن المواجهة مع الخصوم ومحاولة إقناعهم أنفع بكثير من التهرب من المواجهة، وما من مرة قابل فيها صحفيًا أو كاتبًا أو مسؤولا إسرائيليًا إلا وكان هدفه الأعلى إقناعهم بحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، انظر: لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، عمان: رابطة الكتاب الأردنيين، ١٩٩٣، ص٤٥.

(٤١) مثل الشاعر العربي "أدونيس" الذي رأى ضرورة التواجد والوجود الفاعل في هذه المؤسسات للوقوف في وجه إسرائيل، مؤكدًا أن دور المثقف العربي في الغرب لا يجوز أن يكون دور الكفاء وعزلة، وإنما يجب أن يكون هجومًا واختراقًا، خصوصًا أن جانبًا كبيرًا من مشكلات العرب تكمن جذورها هناك، انظر: أدونيس، "إنني مع التطبيع... ولكن"، مجلة سطور، عدد ١، ديسمبر ١٩٩٦، ص٧.

(٤٢) مثل الكاتب العربي "نجيب محفوظ" الذي قال: "إنني من أنصار السلام؛ لأن السلام منحة من الله يجب أن نتمثل بها، كما أنني من دعاة التطبيع للعلاقات؛ لأن مفهوم التطبيع يمثل المعنى الحقيقي للسلام، ولا بد لنا من السير في مجال التطبيع وبلا تردد، لأن التطبيع الثقافي أمر مهم لأن فيه تلاقيًا للفكر في إطار من النقاء والصفاء. عند ذلك تذوب سحب التقاتل والصراعات التي تثير جوًا من عدم الاستقرار وفقدان الثقة"، انظر: محمد جابر الأنصاري، انتحار المثقفين العرب، بيروت: المؤسسة العربية الدولية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص١١٦.

(٤٣) مثل المؤرخ المصري "عبد العظيم رمضان"، الذي أكد أن إقامة علاقات السلام والمصالحة التاريخية من خلال تطبيع العلاقات مع إسرائيل هي بمثابة الثورة التي تحقق للشعوب العربية أكبر مجال للتحرر من التخلف الذي سببته الحرب.

(٤٤) مثل السياسي المصري "رفعت السعيد"، الذي رأى أن هناك حركات سلام إسرائيلية من اليهود المقيمين في إسرائيل يدافعون عن قضية السلام، ويطالبون بتحقيق المطالب القومية للشعب الفلسطيني، ويرفضون الفكر التوسعي الصهيوني، وهؤلاء الناس لا يقاطعهم.

(٤٥) لمزيد من التفاصيل حول موقف النخبة العربية انظر:

Mahmoud Kayyal, "A Hesitant Dialogue with the other: The Interactions of Arab Intellectuals with the Israeli Culture", Israel Studies, Vol.11, No.2, 2006, pp.54-74.

(٤٦) ياسر المختوم، "تأسيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع في مؤتمر بالرباط"، جريدة التجديد، العدد ٣٠٥٨، ٧ يناير ٢٠١٣،

www.attajdid.ma/Pdf/3058_07-01-2013/01.pdf

(٤٧) محسن عوض، ممدوح سالم، أحمد عبيد، مرجع سابق، ص٢٨٩-٢٩٠.

(٤٨) من ذلك تظاهرات المثقفين المصريين لمنع اشتراك إسرائيل في معرض القاهرة الدولي للكتاب الذي يعقد سنويًا.

(٤٩) في فلسطين دعا المطران كابوتشي المسيحيين إلى عدم زيارة القدس، وفي موريتانيا أصدر العلامة محمد الحسن ولد الددو فتوى بتحريم العلاقات مع إسرائيل.

(٥٠) من ذلك رفع عدد من المواطنين المصريين دعوى أمام القضاء الإداري طالبوا فيها بإغلاق القنصلية الإسرائيلية في الإسكندرية، والدعوى التي رفعها أحد المحامين المصريين ضد الحكومة الإسرائيلية يطالب فيها بتعويضات لأسر الأسرى المصريين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية، كما رفع محمد السواركة - أحد المواطنين المصريين العائدين من السجون الإسرائيلية - دعوى قضائية بسبب تعذيبه في السجن لمدة تزيد عن عشرين عامًا.

وفي فلسطين باشر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٢ رفع قضايا على إسرائيل أمام القضاء الدولي لكشف جرائم الحرب التي قامت بها.

وفي المغرب رفعت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني دعوى قضائية من أجل منع النشاط الثقافي والسياحي الإسرائيلي في المغرب.

لمزيد من التفاصيل انظر: حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع (الوثائق - القرارات - البيانات)، مارس ١٩٩٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص١٠٤.

(٥١) مثل إثارة المعارضة المصرية لقضية تزويد إسرائيل بمياه النيل، وقضية زواج مواطنين مصريين من إسرائيليات، وكذلك اعتراض المعارضة اللبنانية في مجلس النواب اللبناني على إصدار عفو عام عن المتعاونين مع إسرائيل خلال فترة احتلال إسرائيل للشريط الحدودي.

(٥٢) من ذلك قيام فلاح مصري شاب من محافظة القليوبية باقتحام إحدى الجمعيات الزراعية في المحافظة واحتجاز موظفيها رهائن، مطالبًا بطرد السفير الإسرائيلي من مصر، وذلك في اليوم الأول لتسليم أول سفير إسرائيلي أوراق اعتماده في القاهرة.

(٥٣) مثل اغتيال الرئيس السادات، وكان أحد أسبابه هو توقيعه لمعاهدة السلام مع إسرائيل، وكذلك الحوادث المتكررة لقتل السياح الإسرائيليين في مصر والأردن وغيرهما من الدول العربية، مثل حادث أتوبيس الإسماعيلية، الذي راح ضحيته ٩ إسرائيليين و١٧ جريحًا، وذلك فبراير عام ١٩٩٠، حتى إن مشهد أتوبيسات السياحة الإسرائيلي المحاطة بحراسة أمنية أصبح مألوفًا في الدول العربية، وهو وضع غير متداول في ملفات السياحة بصورة عامة.

هذا فضلًا عن الأعمال العنيفة التي نفذها تنظيم "ثورة مصر" ضد عناصر الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية في مصر، والتي تحولت محاكمات أعضائها إلى عريضة استفتاء شعبي أدلى فيها الرأي العام برفضه للتطبيع بعد أن تطوع للدفاع عنهم أكثر من ستين محاميًا.

(٥٤) "المصريون في استطلاع للرأي: إسرائيل وأمريكا والدانمارك الأعداء"، جريدة الجمهورية، ٢٠٠٨/١/٢٤.

(٥٥) محمد البحيري، "استطلاع لمركز إسرائيلي في مصر: ٦٠٪ من المصريين يرون علاقات البلدين حميمة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٥/٢٢.

(٥٦) تعرف هذه الهيئة اختصارًا بـ (TIP)، وتُعرف نفسها باعتبارها منظمة تعليمية لا تهدف للربح، تمد الصحافة وصانعي السياسات العامة بمعلومات واقعية حول إسرائيل والشرق الأوسط.

(٥٧) الاستطلاع المذكور نُفذ ميدانيًا في مصر، خلال الفترة من ٥ أغسطس إلى ٨ سبتمبر ٢٠١٢، على عينة ممثلة للمجتمع المصري مجموعها ٨١٢ مصريًا، من خلال إجراء مقابلات مباشرة مع المستجيبين، وبهامش خطأ ٣,٥٪.

(58) "Egyptians Support Iranian Nuclear Program, Want Own Nuclear Weapons", the Israel project, 25 October 2012.
www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIaG&b=7717029&ct=12255653#.UUbbdxeePrM.

(59) "Jordanians Deny Israel Right to Exist", the Israel project,21 February 2012, www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7717029&ct=11633043#.UUbiaxeePrM

(60) "Lebanese Very Negative toward Israel", the Israel project,21 February 2012, www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7717029&ct=11633029#.UUbk-xeePrM.

(٦١) مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٢،
http://www.dohainstitute.org/release/7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23

(٦٢) مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو ٢٠١٣،
http://www.dohainstitute.org/content/939d8d42-9c66-44c6-bfda-d700496cc213

(٦٣) محسن عوض، ممدوح سالم، أحمد عبيد، مرجع سابق، ص٣١١.

(٦٤) عادل عبد الغفار خليل، مرجع سابق، ص١٨٥.

(٦٥) محمد حسنين هيكل، "الحوار الضائع: تصورات السلام كما يراها بيجن وديّان وجور"، الأهرام، ١٩٧٨/٤/١٧.

(٦٦) حسن أبو طالب، "الفكر العربي والشرق أوسطية"، عالم الفكر، عدد ٤،مايو ١٩٩٧، ص٨٣.

(٦٧) نقلاً عن: سعيد يقين داود، مرجع سابق، ص٥٨.

(٦٨) عبر عن هذه الرؤية مناحم بيجن حين أعلن في الكنيست أمام الرئيس السادات عام ١٩٧٧ "إننا لم نعرف السلام ولا يومًا واحدًا منذ استقلالنا، ونحن نأمل في السلام الحقيقي وتعاون جيراننا العرب تجاه عهد جديد من التعاون والازدهار والنمو الاقتصادي... واسمحوا لي أن أحدد ماهية السلام حسب ما نرى: نحن نطالب بسلام كامل وحقيقي مع تصالح كامل بين الشعب اليهودي والشعب العربي، والعمل معًا من أجل المستقبل لنعيش معًا في هذه المنطقة... نريد أن نقيم العلاقات الطبيعية المعتادة بين الشعوب والدول كافة. هيا نوقع معاهدة سلام وننهي هذه البغضاء إلى الأبد، وإني أرجو أن يرفع الأطفال المصريون الأعلام الإسرائيلية كما يرفع أطفال إسرائيل الأعلام المصرية"، انظر: حسن نافعة، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص١٣٣-١٣٤.

كما عبّر عن المعنى ذاته رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك الذي علق على استعداد سوريا لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل دون تطبيع للعلاقات قائلاً:" نحن لسنا

مستعدين أن نقبل بهذا النوع الضعيف من السلام الذي يريده الأسد، بل يجب دعم هذا السلام باليات تطبيع من أجل ترسيخ هذا السلام"، انظر: أري شفيط، "إيهود باراك ونتنياهو يشرحان تصورهما للحلول السلمية ومستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط"، الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٩، شتاء ١٩٩٧، ص٨٩.

كما أكد يوسي بيلين ويايتر هيرشفيلد وهما مهندسا اتفاق أوسلو في مقال مشترك لهما، على أن الدافع الاسرائيلي الرئيسي للتعاون الاقتصادي الاقليمي هو دافع سياسي، وهو السعي لتحقيق الاستقرار في المنطقة، أي إن إسرائيل تريد أن تستثمر التسوية السياسية للصراع من اجل ان يستقر وضعها في الأسرة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، انظر: سلامة أحمد سلامة (محرر)، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟ القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص٨٥-٨٧.

وفي محاضرة القاها شمعون شامير الذي كان يشغل منصب سفير إسرائيل في القاهرة في جامعة تل أبيب في ٢٠ مايو ١٩٨٧، أكد ان التطبيع هو وسيلة لجعل المصريين يلتزمون بالتفاعل السلمي والنشيط مع الإسرائيليين في أكثر من مجال، وذلك كبرهان منهم على تغيير أهوائهم واستعدادهم لقبولنا كجيران شرعيين في الشرق الأوسط، انظر: عرفة عبده، جيتو اسرائيلي في القاهرة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠، ص١٢.

(٦٩) منير محمود بدوي، "النظام الشرق أوسطي: رؤية ثقافية"، مجلة دراسات مستقبلية، أسيوط: جامعة أسيوط مركز دراسات المستقبل، العدد السادس، يناير ٢٠٠١، ص٨٢.

(٧٠) عرفة عبده، مرجع سابق، ص٦٣.

(٧١) حلمي شعراوي (محرر)، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨، ص٩٤.

(٧٢) كريم مروه، جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٤، ص٥٥-٥٦.

(٧٣) منصف السليمي، "إعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي"، المستقبل العربي، عدد ٩٣، مارس ١٩٩٥، ص٢١.

(٧٤) عادل عبد الغفار خليل، مرجع سابق، ص١٨٧.

(٧٥) نجيب عيسى، "رهان إسرائيل على التطبيع"، شؤون الأوسط، عدد ٥، يناير ١٩٩٢، ص١٧-٢٢.

(٧٦) محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص٦٤.

(٧٧) عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠، ص٤١-٤٧.

(٧٨) شمعون بيرس،الشرق الأوسط الجديد، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤، ص٢٨.

(٧٩) بنيامين بيت هالحمي، "الحل في طلب المغفرة"، الكرمل، عدد ٥٥، صيف ١٩٩٨، ص١١٠.

(٨٠) عيسى قراقع، "حق العودة في المناهج التعليمية الإسرائيلية"،

http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/387-article26

(٨١) مثل الصراع بين اليهود الغربيين(الاشكنازيم) واليهود الشرقيين(السفارديم).

(٨٢) أري شفيط، مرجع سابق، ص٩٤.

(٨٣) نقلا عن: سعيد يقين داود، مرجع سابق، ص٨٣.

(٨٤) علي الدين هلال، "السياسة الخارجية المصرية بعد كامب ديفيد"، في: وليم ب. كوانت (محرر)،الشرق الأوسط - كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩، ص١٤٤.

(٨٥) وفيق يوسف، "الثقافة العربية والمسار المتعثر من النهضة إلى التطبيع الثقافي"، المعرفة، عدد ٤٠٠، يناير ١٩٩٧، ص٢٣٠.

(٨٦) محمود عبد الفضيل، الواقع والوهم حول الشرق أوسطية، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥، ص١٢.

(٨٧) إبراهيم نوار، "التطبيع في التصور الأمريكي والإسرائيلي والمصري"، شؤون فلسطينية، عدد ١٢٩-١٣١، أغسطس - اكتوبر ١٩٨٢، ص١٦٤.

(٨٨) برهان غليون، نقد السياسة العملية: العرب ومعركة السلام، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩، ص٦٥-٦٦.

(٨٩) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٨٧.

(٩٠) سياسي لبناني وأستاذ للعلوم السياسية في جامعة السوربون.

(٩١) غسان سلامة، التسوية: الشروط، المضمون، الآثار، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٤، ص١٠.

(٩٢) مصطفى خليل، "تجمع عربي أم شرق أوسطي"، في : سلامة أحمد سلامة(محرر)، مرجع سابق، ص٢٨-٣٠.

(٩٣) منى ياسين، "تجميد قرار التطبيع مع إسرائيل: تحليل لسياق القرار"، شؤون الأوسط، عدد ٦٢، مايو ١٩٩٧، ص١٧.

(٩٤) "التطبيع الثقافي في فلسطين..العلاقة مع المحتل هي علاقة تناحرية"،جريدة الحياة الجديدة، عدد ٥٦٩٥، ٢٠١١/٩/١١،

http://www.alhayat-j.com/pdf/2011/9/11/page17.pdf

(٩٥) إبراهيم نوار، "العلاقات المصرية الإسرائيلية: الإطار، والنتائج، بعد عام من التطبيع"، السياسة الدولية، يونيو ١٩٨١،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215095&eid=13

(٩٦) هاني رسلان، "تغير المواقف العربية تجاه إسرائيل: المعركة الثقافية"، في:التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥، ص٢١٥.

(٩٧) شغل منصب نائب رئيس لجنة مقاومة التطبيع في الأردن.

(٩٨) علي حتر، "أخطار التطبيع في ظل الهزيمة على الأمة إذا استسلمت"، العرب اليوم، ١٩٩٩/١/٢٥.

(٩٩) حمزة منصور، "التطبيع السياسي: مفهومه ودوافعه وأخطاره وسبل مواجهته"، ورقة مقدمة لورشة العمل التي أقامها اتحاد المهندسين العرب، عمان،

www.albosala.com/Portals/Files/General.doc 12/12/2010

(١٠٠) مثل نجيب محفوظ الذي دعا للتطبيع ثم تراجع عن دعواه وابتعد عن أي اتصال إسرائيلي، وكذلك الشاعر العربي أدونيس الذي تم اسقاط عضويته من اتحاد الكتاب العرب في أعقاب كلمة ألقاها أمام مؤتمر اليونسكو فهمت أنها دعوى للتطبيع الثقافي مع إسرائيل.

(١٠١) سعيد يقين داود، مرجع سابق، ص١٢٩-١٣٠.

(١٠٢) محسن عوض، ممدوح سالم، أحمد عبيد، مرجع سابق، ص٢٧٨.

(١٠٣) رنا الصباغ، "الأردن وإسرائيل: سلام مجمد وشارع رافض"، الغد، ٢٠١٢/١٠/٣١،

http://alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef2/article/31047/%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%AF-%D9%88%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-%D8%B1%D8%A7%D9%81%D8%B6.html/

(١٠٤) "مفتي مصر يواجه العزل بتهمة التطبيع"، صحيفة العرب القطرية،عدد ٨٧١٢، ١٩ أبريل ٢٠١٢،

http://alarab.qa/details.php?issueId=1588&artid=185139

(١٠٥) أظهر استطلاع رأي حديث نفذ خلال عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣، أن ٧٩٪ من الرأي العامّ العربيّ يرى أنّ شعوب المنطقة تمثّل أمّةً واحدة، وإنْ تمايزت الشعوب عن

بعضها البعض، كما أعرب ٨٤٪ من المبحوثين عن أن القضية الفلسطينية هي قضية جميع العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وقد تدرجت النسب بين الدول العربية ووصلت أعلاها في المغرب واليمن وتونس والكويت بنسب تزيد عن ٩٠٪ بينما وصلت أدناها في لبنان بنسبة ٦٣٪، انظر: مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، مرجع سابق.

(١٠٦) علي عقله عرسان، "ثقافة المقاومة وثقافة التطبيع"، الغدير، عدد ٢٩ و٣٠، صيف ١٩٩٥، ص٢٩-٣٠.

(١٠٧) سعيد يقين داود، مرجع سابق، ص١٢٤.

(١٠٨) لمزيد من التفاصيل انظر: توفيق أبو بكر (محرر)، مائة عام من الصهيونية، عمان: مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٧، ص١٣٧-١٣٨.

(١٠٩) عبد الإله بلقزيز، "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة"، المستقبل العربي، عدد ٢٠٣، يناير ١٩٩٦، ص١٩.

(١١٠) حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص٨١-٩٠.

(١١١) منير محمود بدوي،مرجع سابق، ص٧٨.

(١١٢) معن بشور، "السلام والتطبيع الثقافي"، المستقبل العربي، السنة ١٩، عدد ٢٠٩، يوليو ١٩٩٦، ص٥٠-٥٢.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تعمير أفياء الجامعات العربية

المراجع

أولاً - باللغة العربية:

- إبراهيم البحراوي،"استراتيجية الاختراق الفكري الصهيوني في إطار المعاهدة المصرية - الإسرائيلية"، شؤون فلسطينية، عدد ١٨٤، يوليو ١٩٨٨.
- إبراهيم نوار، "العلاقات المصرية الإسرائيلية: الإطار، والنتائج، بعد عام من التطبيع"، السياسة الدولية، يونيو ١٩٨١،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215095&eid=13

- إبراهيم نوار، "التطبيع في التصور الأمريكي والإسرائيلي والمصري"، شؤون فلسطينية، عدد ١٢٩-١٣١، إغسطس - أكتوبر ١٩٨٢.
- "اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وإسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٧، عدد ٢٥، شتاء ١٩٩٦.
- إحسان الهندي، قوانين الاحتلال الحربي، دمشق: دار النفائس، ١٩٧١.
- أحمد تهامي عبد الحي، "قناة البحرين: الأبعاد البيئية والاقتصادية والاستراتيجية"، مختارات إسرائيلية، عدد ٩٥، نوفمبر ٢٠٠٢.
- أدونيس، "إنني مع التطبيع... ولكن"، مجلة سطور، عدد ١، ديسمبر ١٩٩٦.
- آري شفيط، "إيهود باراك ونتنياهو يشرحان تصورهما للحلول السلمية ومستقبل إسرائيل في الشرق الأوسط"، الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧.
- إسماعيل قطريب، التطبيع: الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتحاربة، دمشق: دار الأنصار، ١٩٩٧.
- "التطبيع الثقافي في فلسطين..العلاقة مع المحتل هي علاقة تناحرية"، جريدة الحياة الجديدة، عدد ٥٦٩٥، ٢٠١١/٩/١١،

http://www.alhayat-j.com/pdf/2011/9/11/page17.pdf

- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٥.
- "المصريون في استطلاع للرأي: إسرائيل وأمريكا والدانمارك الأعداء"، جريدة الجمهورية، ٢٠٠٨/١/٢٤.
- برهان زريق، "التطبيع يتماهى مع التطويع والتغريب والتفريق"، الفكر العربي، عدد ٨٥ و٨٦، صيف وخريف ١٩٩٦.

- برهان غليون، نقد السياسة العملية: العرب ومعركة السلام، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.
- بنيامين بيت هالحمي، "الحل في طلب المغفرة"، الكرمل، عدد ٥٥، صيف ١٩٩٨.
- توفيق أبو بكر (محرر)، مائة عام من الصهيونية، عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧.
- توفيق أبو بكر (محرر)، المثقفون العرب والاستمالة السياسية، عمان: مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨.
- جلال أحمد أمين، "الانفتاح الاقتصادي على اسرائيل ومستقبل الاقتصاد المصري"، قضايا عربية، عدد ٧، يوليو ١٩٨٠.
- جوزيف مغيزل، "المقاطعة العربية والقانون الدولي"، سلسلة دراسات فلسطينية، عدد ٢٨، بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.
- حازم هاشم، المؤامرات الإسرائيلية ضد العقل المصري: أسرار ووثائق، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.
- حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع (الوثائق - القرارات - البيانات)، مارس ١٩٩٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.
- حسن أبو طالب، "الفكر العربي والشرق أوسطية"، عالم الفكر، عدد ٤، مايو ١٩٩٧.
- حسن نافعة، مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
- حلمي شعراوي (محرر)، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨.
- حمزة منصور، "التطبيع السياسي: مفهومه ودوافعه وأخطاره وسبل مواجهته"، ورقة مقدمة لورشة العمل التي أقامها اتحاد المهندسين العرب، عمان، ٢٠١٠/١٢/١٢،
www.albosala.com/Portals/Files/General.doc
- رنا الصباغ، "الأردن وإسرائيل: سلام مجمد وشارع رافض"، الغد، ٢٠١٢/١٠/٣١،
http://alghad.com/index.php/afkar_wamawaqef2/article/31047/%D8%A7.
- سعيد يقين داود، التطبيع بين المفهوم والممارسة، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة برزيت، ٢٠٠٢.
- سلامة أحمد سلامة (محرر)، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟ القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.
- شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٩٤.

- عادل عبد الغفار خليل، الإعلام والرأي العام: دراسة حول تطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- عادي اشترانفرج، "التصدير خارج الحدود"، مختارات إسرائيلية، عدد ٦١، يناير ٢٠٠٠.
- عبد الإله بلقزيز، "تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته على مجال الثقافة"، المستقبل العربي، عدد ٢٠٣، يناير ١٩٩٦.
- عبد العزيز العجيزي، "التسوية السياسية والعسكرية لحرب فيتنام"، السياسة الدولية، عدد ١١٧، يناير ١٩٧٤.
- عبد المنعم المشاط (محرر)، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية في الفترة من ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٤، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.
- عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الصهيوني وتطبيع الشخصية اليهودية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠.
- عدنان السيد حسين، التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨.
- عرفة عبده، جيتو إسرائيلي في القاهرة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠.
- علي حتر، "أخطار التطبيع في ظل الهزيمة على الأمة إذا استسلمت"، العرب اليوم، ١٩٩٩/١/٢٥.
- علي سالم، رحلة إلى إسرائيل، القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير، ١٩٩٦.
- علي عقله عرسان، " ثقافة المقاومة وثقافة التطبيع"، الغدير، عدد ٢٩ و٣٠، صيف ١٩٩٥.
- عيسى قراقع، "حق العودة في المناهج التعليمية الإسرائيلية"،

http://www.badil.org/en/haq-alawda/item/387-article26

- غازي حسن صباريني، الوجيز في القانون الدولي العام، عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٢.
- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب،٢٠٠٥.
- غسان حمدان، التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، بيروت: دار الأمان، ١٩٨٩.
- غسان سلامة، التسوية: الشروط، المضمون، الآثار، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٤.

- كريم مروه، جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها، بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٤.
- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، عمان: رابطة الكتاب الأردنيين، ١٩٩٣.
- محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- محسن عوض، ممدوح سالم، أحمد عبيد، مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
- محمد البحيري، "استطلاع لمركز إسرائيلي في مصر: ٦٠٪ من المصريين يرون علاقات البلدين حميمة"، المصري اليوم،٢٠١٢/٥/٢٢.
- محمد جابر الأنصاري، انتحار المثقفين العرب، بيروت: المؤسسة العربية الدولية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
- محمد حسنين هيكل، "الحوار الضائع: تصورات السلام كما يراها بيجن وديان وجور"، الأهرام، ١٩٧٨/٤/١٧.
- محمد عبد الحميد أبو زيد عبد الغني، قوانين ومبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل، الرياض: جامعة الملك سعود، ١٩٩٣.
- محمود عبد الفضيل، الواقع والوهم حول الشرق أوسطية، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٥.
- مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٢،

http://www.dohainstitute.org/release/7b817b45-8186-4979-82a3-76616ef2bc23

- مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو ٢٠١٣،

http://www.dohainstitute.org/content/939d8d42-9c66-44c6-bfda-d700496cc213

- مصطفى بكري، "تنفيذًا لمبادرة كولن باول: خطة أمريكة الخطاب الديني للمسلمين"، الأسبوع، ٢٠٠٣/١/١٢.
- معن بشور، "السلام والتطبيع الثقافي"، المستقبل العربي، السنة ١٩، عدد ٢٠٩، يوليو ١٩٩٦.
- "مفتي مصر يواجه العزل بتهمة التطبيع"، صحيفة العرب القطرية،عدد ٨٧١٢، ١٩ أبريل ٢٠١٢، http://alarab.qa/details.php?issueId=1588&artid=185139
- منصف السليمي، "إعلان الدار البيضاء: تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي"، المستقبل العربي، عدد ٩٣، مارس ١٩٩٥.

- منى ياسين، "تجميد قرار التطبيع مع إسرائيل: تحليل لسياق القرار"، شؤون الأوسط، عدد ٦٢، مايو ١٩٩٧.
- منير محمود بدوي،"النظام الشرق أوسطي: رؤية ثقافية"، مجلة دراسات مستقبلية، أسيوط: جامعة أسيوط، مركز دراسات المستقبل، العدد السادس، يناير ٢٠٠١.
- نجيب عيسى، "رهان إسرائيل على التطبيع"، شؤون الأوسط، عدد ٥، يناير ١٩٩٢.
- وفيق يوسف، "الثقافة العربية والمسار المتعثر من النهضة إلى التطبيع الثقافي"، المعرفة، عدد ٤٠٠، يناير ١٩٩٧.
- وليم ب. كوانت (محرر)، الشرق الأوسط - كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٩.
- ياسر المختوم، "تأسيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع في مؤتمر بالرباط"، جريدة التجديد، العدد ٣٠٥٨، ٧ يناير ٢٠١٣.

www.attajdid.ma/Pdf/3058_07-01-2013/01.pdf

ثانيًا - باللغة الإنجليزية:

- Bar - Simon - Tov,Yaacov (ed.), From Conflict Resolution to Reconciliation, New York: Oxford University Press, 2004.
- Corr,Edwin G., Joseph Ginat& Shaul M. Gabbay(eds.), The Search for Israeli - Arab Peace: Learning from The Past and Building Trust, United Kingdom: Sussex Academic Press, 2007.
- "Egyptians Support Iranian Nuclear Program, Want Own Nuclear Weapons", the Israel project, 25 October 2012: www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7717029&ct=12255653#.UUbbdxeePrM.
- Govier, Trudy, Forgiveness and Revenge, London: Routledge, 2002.
- "Jordanians Deny Israel Right to Exist", the Israel project, 21 February 2012,www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7717029&ct=11633043#.UUbiaxeePrM
- Kayyal,Mahmoud, "A Hesitant Dialogue with the other: The Interactions of Arab Intellectuals with the Israeli Culture", Israel Studies, Vol.11, No.2, 2006.
- "Lebanese Very Negative toward Israel", the Israel project, 21 February 2012,www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content3.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7717029&ct=11633029#.UUbk - xeePrM.
- Mitha, Farooq, Esq,"The Jordanian - Israeli Relationship: The Reality of Cooperation", Middle East Policy, Vol. XVII, No. 2, Summer 2010.
- Moolakkattu,John, "Forgiveness and Conflict Resolution", www.gvpwardha.in/webpages/peace/12.pdf.
- Salinas, Moises F., Planting hatred Sowing Pain: The Psychology of the Israeli - Palestinian Conflict, London: Westport, CT: Praeger Publishers, 2007.